محضر الجلسة رقم 515

التاريخ: الثلاثاء 29 شوال 1429 (21 نوفمبر 2006)

الرئاسة: المستشار السيد علي سالم الشكاف الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات، ابتداء من الساعة الثانية وأربعين دقيقة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفوية.

****

المستشار السيد علي سالم الشكاف، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون،

السيدات المستشارات،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس المستشارين هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل ذلك أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد وما ورد من إعلانات، فليتفضل.

المستشار السيد محمد تيتنى العلوي أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارين،

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمشاريع القوانين التالية:

مشروع قانون رقم 47.06 يتعلق بجبايات الجماعات المحلية، ومشروع قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007.

كما توصلت رئاسة المجلس ابتداء من 14 نونبر 2006 إلى غاية يوم الثلاثاء منه ب50 سؤال شفوي، و6 أسئلة كتابية.

كما توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان تتعلق بالجلسة العامة للأسئلة الشفوية ليوم الثلاثاء 21 نونبر جاء فيها: وبعد، نظرا لالتزامات حكومية طارئة، تخصه، يطيب لي أن أبلغكم طلب السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير بتأجيل الجواب على السؤال الشفوي الوحيد الموجه إليه إلى جلسة لاحقة.

كما أبلغكم أن السؤال الشفوي المتعلق بغلاء المعيشة وارتفاع الأسعار المدرج في قطاع الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد ضمن جدول أعمال جلسة يوم الثلاثاء الحالية سيجيب عنه للاختصاص السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

في إطار المادة 128 من النظام الداخلي، ورد على رئاسة المجلس طلبي إحاطة من طرف فريقي التحالف الوطني، والفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

وفي هذا الإطار، أعطي الكلمة للسيد رئيس فريق التحالف الوطني لإلقاء الإحاطة.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير المحترم،

الزملاء المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، أتشرف لتناول الكلمة نيابة عن زملائي في فريق التحالف الوطني، وذلك لأحيط المجلس علما بقضية طارئة، والموضوع يتعلق بالتساقطات المطرية العزيزة التي عرفتها الأقاليم الجنوبية الشرقية، وأخص بالذكر إقليم الراشيدية.

السيد الرئيس،

كما يعلم المجلس الموقر، أن إقليم الراشيدية عرف الأسبوع الماضي تساقطات مطرية هامة، قطعت معها سنوات الجفاف التي أتت على الأخضر واليابس، ونتج عن هذه الوضعية تدني الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لساكنة هذا الإقليم، مما جعل السلطات

العمومية أنداك تخصص غلاف مالي أطلق عليه برنامج محاربة آثار الجفاف، الذي كان عملا رجاليا رغم ما قيل عنه.

السيد الرئيس،

بعدما جادت السماء بأمطار الخير والبركة والمجلس الموقر يعرف جغرافية هذا الإقليم الذي يتكون من مناطق جبلية، ومناطق صحراوية تتخللها الواحات والتي هي أصل الحياة في هذه المنطقة، إلا أن التساقطات المطرية في هذا الإقليم تتميز بكثافتها وعنفها، وذلك في حيز وجيز حيث سجلت أكثر من 100مليمتر في أقل من 24 ساعة، مما نتج عنه حمولات كبيرة للوديان في زيز وغريس ودير التي خرجت عن أحواضها واتت على حقول الواحات المتواجدة على ضفافها، مما جعل الفلاحين في هذه المناطق يفقدون أشجارهم ومزروعاتهم، بل حقولهم.

السيد الرئيس،

بما أن الفلاحة، ورغم صغرها هي مصدر عيش الفلاحين.وأن الجماعات التي تضررت إملشيل وورزازات وأمكروايت هاني وأسول وتولال، وبما أن إعادة الوضعية إلى حالها يتطلب إمكانيات كبيرة بالنسبة للساكنة التي لاحول لها ولا قوة، فإن هذه الجماعات تطلب من السيد وزير الفلاحة الحاضر معنا، ومن السيد الوزير الأول بصفته رئيسا للحكومة مؤازرتها ومساعدتها لإزالة الأوحال، وإعادة بناء الجدران الوقائية والسواقي المنهارة، وذلك على جناح السرعة حتى لا يضيع منها الموسم الفلاحي الحالي، ولا تفوتني الفرصة بان ننوه بسلطات الجهة والإقليم التي قامت بما ينبغي أن تقوم به، مما خفف من خسائر الأرواح البشرية وقطعان الماشية، وهذه الساكنة وهي تتبع مضمون هذه الإحاطة، السيد الرئيس، وكلها أمل أن تجد في حكومة جلالة الملك ما يساعدها في اجتياز هذه المرحلة الصعبة وهي المتشبثة بالثوابت الوطنية وبالعرش العلوي والجالس عليه جلالة الملك محمد السادس نصره الله. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة في نفس الإطار للسيد رئيس الفريق الاستقلالي. تفضل.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

أحيط المجلس علما أنه قد جرت في الآونة الأخيرة إعادة انتخاب مكاتب مجالس الجهات وتم استدعاء جميع المستشارين المنتسبين لهذه الجهة للمشاركة في هذه العملية، إلا أن والي جهة الرباط سلا زمور زعير عوض أن يستدعي كافة أعضاء المجلس، أقدم على إقالة البعض منهم بدعوى فقدانهم صفة التمثيلية الفئوية بحكم استفادتهم من المغادرة الطوعية والتي تم تأويلها بالتقاعد النسبي، في حين تم استدعاء المحالين على التقاعد في نفس المجلس، وحضروا الجلسة، وشاركوا في عملية الانتخابات.

إن تأويل الفصل 167 من مدونة الانتخابات الذي ينص على الحرمان من الحق في الانتخابات، وحصره في فقدان الصفة، تأويل خاطئ ومس بروح التشريع، ومنطوقه في الفصل 5 من نفس المدونة الذي ذكر موانع الحرمان من حق الانتخاب على سبيل الحصر ولا مجال للاجتهاد. كما أن آثار ونتائج هذا التأويل الذي سبب فقدان عضوية مجلس الجهة ستكون له عواقب وخيمة حتى على تكوين وتركيب مجلس المستشارين الذي نحن به الآن، لأن كثير من الأعضاء يوجدون في نفس الوضعية، وهذا القرار الذي أقدم عليه السيد الوالي، هو قرار نصفه بكونه انفرادي لم يراع الحيثيات والمعطيات التي تحكم عضوية ممثلي المأجورين والمنتمين إلى الجهة الذين أصبحوا يمثلون كافة المأجورين المنتمين في الجهة، عوض فئتهم التي انصبت عليها التأويل ونذكر بأن هناك حالات مماثلة في بعض الجهات لم تلق نفس المصير، ونحن حينما نحيط المجلس الموقر بهذه الإحاطة بهذا الخرق السافر لتطبيق وتأويل القانون نتمنى من الحكومة أن تتدخل لرفع هذا الحيف وإرجاع الأمور إلى نصابها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة. نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفوية المدرجة على جدول أعمال هذه الجلسة وعددها 21 سؤالا 3 أسئلة منها آنية موجهة لقطاع الفلاحة و 18 سؤالا عاديا تهم

قطاعات الفلاحة، الداخلية، التجهيز، والنقل، الاتصال، الصناعة والتجارة، الشؤون الاقتصادية والشؤون العامة.

نستهل أشغال هذه الجلسة بالأسئلة الآنية الموجهة إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، السؤال الأول الموجه إلى السيد الوزير حول أزمة زراعة الشمندر السكري للمستشارين المحترمين السادة، محمد العقاوي، أحمد الكور، سعيد التدلاوي، محمد برطني، حسن زهير، سعيد كمال، محمد عبده عز الدين، العربي الهرامي ، عبد السلام الودي ، عبد السلام احدوش ، محمد البطاح ، عبد القادر لبريكي ، محمد أبو الخدادي ، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال .

المستشار السيد محمد العقاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

أيها الإخوة المستشارين،

عرفت زراعة الشمندر السكري، تراجعا ملحوظا في الآونة الأخيرة، رغم هذه الزراعة على مستوى الاقتصاد الوطني وكذا على تحسين دخل الفلاحين وظروفهم المعيشية ويرجع سبب هذا التراجع إلى ظروف الفلاحين عن هذه الزراعة لاعتبارات ترتبط أساسا بالزيادات المتوالية في ثمن المواد الفلاحية وغلاء ثمن المحروقات، إضافة إلى الزيادة في ثمن مياه السقي وكذا غلاء الطاقة الكهربائية، من هذا المنطلق نود السيد الوزير أن نسائكم عن الإجراءات التي اتخذتموها لتجاوز هذا الوضع ؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري للإجابة عن السؤال

السيد المحند العنصر وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس

السيدتين المستشارتين

السادة المستشارون المحترمون

فالكل يعلم أن فعلا السنة الماضية، عرفت زراعة الشمندر تراجعا خصوصا في حوضي إقليمي تادلة ودكالة، وقد عرف نقص المساحات المزروعة بتادلة تقريبا 40./. من الإنتاج المقرر، والأسباب بطبيعة الحال تعود إلى غلاء عوامل الإنتاج وكذلك ما يقوله الفلاحون أن مرودية هذه الزراعة غير مجدية، والى كذلك بعض المشاكل بين المزارعين ومعامل السكر فيما يتعلق بنسبة الحلاوة والأوساخ التي تتخذ كمقاييس لثمن الشمندر.

لكن أريد أن أذكر في هذا الباب أن هذه الزراعة، زراعة حرة مثل جميع الزراعات وأن ليس هناك للدولة أن تفرض على فلاح أن يقوم بهذه الزراعة أوتلك، إلا أنه بطبيعة الحال نحاول من دور الحكومة أن نتفادى المشاكل ما بين المزارعين والمحولين، وهذا ما وقع خلال هذه السنة بحيث إن تمت الزيادة في مادة السكر للاستهلاك بمقدار 350 درهم تقريبا، وأحيلت هذه الزيادة بكاملها للمنتجين، أعطيت لثمن الشمندر وبطبيعة الحال عقدت عدة اجتماعات بحضور وزارة الفلاحة وكوزمار وكذلك المنتجين وتوصلنا إلى نتائج – أقولها – إيجابية بحيث أن الأرقام الموجودة أمامي الآن إلى يومنا هذا تبين أن البرنامج المسطر لهذه السنة قد أنجز بمعدل 57 ./. إلى يومنا كهذا، أي بزيادة 16./. بالنسبة لما أنجز في نفس الفترة من السنة الماضية.

بطبيعة الحال، هذا لايكفي لأن كذلك نشتغل الآن مع المهنيين ومع معامل تحويل السكر على برامج ل 4 أو 5 سنوات تهم تعني التعاقد مع المنتجين وتهم كذلك تكوين المنتجين والاستثمار ومراقبة ما قد ينتج عنه مشاكل فيما يتعلق بالحلاوة والأوساخ وأعتقد أن يمكن أن أقول أننا نتجاوز هذه المرحلة وان بقيت بعض المشاكل فيما يتعلق بالغرب مثلا، لأن – كما تعلمون – أن ديون ماء السقي تستخلص مباشرة عند تفريغ حمولات الشمندر وهناك من لا يوقه هذا النظام، وبطبيعة الحال يريد ألا يدخل في هذه الزراعة، لكن يبقى حرا ونحاول أن نجد حلول وتفاهم ما بين الأطراف كلها أما الحكومة فهي تقوم بدورها التأطيري وبتزويد المزارعين بما يحتاجون إليه من نصائح وعوامل إنتاج شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد العقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

نعلم السيد الوزير المحترم أنكم قمتم بزيارات ميدانية لعين المكان ونقدر المجهودات التي تبذلونها من أجل فك لغز هذه الأزمة ولفك هذه الأزمة المطلوب منكم السيد الوزير المحترم أجرأة عملية ملموسة لرفع الشمندر، بحيث أنه لم يعرف أي زيادة من 10 سنوات والتخفيف من الزيادات المتوالية على المواد الأولية المستعملة في زراعة هذه المادة الحيوية لتطوير إنتاجها على الصعيد المحلي، اعتبارا لكونها مادة أساسية في الاستهلاك الوطني، بالنسبة لشريحة واسعة من مكان العالم القروي عموما، وجهة تادلة أزيلال على الخصوص.

السيد الوزير ، إن مادة الشمندر السكري تشغل يد عاملة مهمة، فعلى صعيد جهة تادلة أزيلال مثلا نجدها تشغل حوالي 20000من اليد العاملة يوميا، فبالتالي نرجو منكم السيد الوزير التدخل العاجل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه لأن الوضع أصبح كارثيا ولا يتحمل الانتظار ، شكرا .

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار. إذن نمر للسؤال الموالي السؤال الثاني الموجه للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول صلاحية الأدوية الفلاحية المسوّقة للمستشارين المحترمين السادة عبد القادر قوضاض، أحمد الإدريسي، أحمد الجوهري، لحسن أمزوغ، أحمد السنيتي، جمال أربعين، مصطفى التومة، سعيد أرزقي، عمر المكدر، عبد الرحيم الشرقاوي، كرم سعيد، إدريس مرون، فليتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الرئيس

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الوزير المحترم،

إن أهمية القطاع الفلاحي بالمغرب جعلت الحكومة توليه أهمية خاصة من أجل التغلب على تجاوز المعيقات الهيكلية التي تواجه، كما أنها تدرك جيدا التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي بمنافسته للأسواق العالمية، وهذا ما جعل العديد من الفلاحين يعتنون بزراعتهم، وذلك من أجل الرفع من الإنتاج ومحاربة الطفيليات عن طريق استعمال الأدوية والمبيدات، إلا أن المشكل الرئيسي الذي يواجهه الفلاحون هو أن بعض تلك الأدوية لا تحمل تاريخ صنعها وانتهاء صلاحيتها مما يساهم في تسويق الأدوية والمبيدات القديمة والتي قد تضر بصحة النباتات وتفقد جودتها مما يطرح إشكالية غياب مصلحة وقاية النباتات ت ومصالح مراقبة وزجر الغش، هذه المصالح التي تشكو من ضعف فعالية ومراقبة المواد المسوقة وطنيا، وغياب الصرامة اللازمة عند ضبط المخالفين من هذا المنطلق، نود السيد الوزير مساءلتكم، ماهي التدابير التي تتخذها الحكومة من أجل حماية الفلاحين من الأدوية التي لا تحمل تواريخ الإنتاج وانتهاء صلاحيتها وما هي المعيقات الأساسية التي تجعل مصالح مراقبة وزجر العش غير حاضرة في كل الأسواق المغربية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير للإجابة

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار المحترم أريد أن أذكر بما هو معمول به فيما يتعلق بمراقبة الأدوية الفلاحية، هناك عدة مراحل: المرحلة الأولى بطبيعة الحال التي يقرها التشريع المغربي وهو أن نخضع جميع أنواع المواد المعروضة على التسويق في المغرب، أولا نوع من الترخيص الأولي، وهذا الترخيص يتم بطبيعة الحال بعد فحص هذه المواد وإعطائها وتسجيلها بالسجلات المغربية والإحصائيات يجب أن أقول أن ما يقرب الآن 1400 مستحضر يتضمن 200 مادة فاعلة فهومرخص لاستعماله في المغرب وكذلك لابد أن اذكران أكثر من 500 مادةمن المواد هذه تم كذلك إلغائها بصفة نهائية لان لم تبق مستعملة في دول الخارج وفي المغرب كذلك.

أما المرحلة الثانية فهي تتعلق بطبيعة الحال بمراقبة الأدوية التي توجد في السوق وهذه المراقبة كذلك تتم عبر المصالح المركزية لمراقبة النباتات وزجر الغش وتحاول أن تتأكد أولاباخد عينات من هذه الأدوية، وهذه الأدوية لا تشكل خطرا على الإنسان والحيوان والبيئة

بصفة عامة، وأن نثبت كذلك فعاليتها تجاه الآفات المراد مكافحتها من خلال التجارب الميدانية.

وفيما يخص المراقبة كما قلت في الأسواق، هذا يعني الناس اللي كيستوردوا هذا كنستعمل عينات، أما بالأسواق هناك كذلك مراقبة، لا أقول أنها شاملة، من الصعب إن تكون المراقبة شاملة إلا إذا كانت هناك ضوابط جد مهمة بحيث أن اليوم لا يمكن أن يكون بائع هذه المواد إلا من له تكوين واختصاص، وكان قد مر هذا القانون منذ أكثر من 4 سنوات وتتمثل المراقبة في الأسواق في فحص العمال كذلك، في فحص حالة مواد التركيب في مراقبة الوزن، وفي أخذ عينات كذلك لإثبات أن هذه المواد تبقى صالحة بعد دخولها إلى المغرب.

والآن فيما يتعلق بالعنونة وتاريخ الانتهاء، فليس هناك تشريع يحدد أو يكلف على ما من يقومون بهذا التسويق أن يكون هناك تاريخ انتهاء الصلاحية، وهذا ليس في المغرب فحسب، بل دوليا وهنا أمامي تشريع للمنظمة العالمية للزراعة، وهناك أسباب، أسباب واقعية لأن المادة المستعملة في هذا الغرض صلاحيتها عادة هي سنتين، أما إذا كانت أقل من سنتين، لابد أن يكون تاريخ الانتهاء في الغلاف، إذا كان سنتين فليس هناك تاريخ ولكن لابد اسمح لي السيد الرئيس بتوضيح هذه العملية لأن المادة اللي عندها سنتين، يمكن لنا نخزنوها حتى 5 سنين إلى كانت ظروف التخزين من الحماية من الرطوبة، من الحماية من الشمس، يمكن لينا تخزنوها 5 سنين وتبقى صلاحيتها عامين عند يبدأ الاستعمال، وهناك سبب ثاني وهو أن إذا ماكان تاريخ الانتهاء فيكون هناك تكاثر هذه المواد في الدول لا المواد اللي سالات، لابد ما تستعملشاي، كتبقى كذلك في نفس البلد وهنا كشكل خطر، ماشي إلى استعملناها كتشكل خطر، إلى بقات مخزونة في البلد، وهذا تشريع بطبيعة الحال دولي، لكن محاولات كذلك لإبراز تاريخ نهاية المواد، اللي بغيت نقول أن – قانونيا –المغرب ليس في خطر عندما لا يكون هناك تاريخ انتهاء الصلاحية، لأن هذا هو التشريع المعمول به دوليا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الوزير.

طبعا هذه المواد عندنا في المغرب 90% ما عندهاش لا تاريخ بداية التصنيع ولا تاريخ نهاية الصلاحية ديالها، 10 % عندها تاريخ بداية التصنيع وهذه الأدوية تصلح لمعالجة النباتات بحالها بحال في المواد الأخرى، حتى هي تتقادم وحتى هي كتمشي ليها الفعالية بطول المدة وبالتالي هذ إن لم يكن يشكل خطورة على أحد، فإنما يشكل خطورة على الفلاح اللي كيصرف، علاش؟ الذي يأخذ الدواء يداوي المرة الأولى والثانية وما يتوصل حتى شي نتيجة ، بدليل أنه الفعالية ديالو مابقاتش والتاريخ ماكاينش ، طبعا هذا يؤثر على إنتاجه ، زيادة على عامل الوقت ، اللي غادي يداوي ديك الحشرة ومايقتلهاش ديك المرة، ما يجي يداويها مرة أخرى حتى تكون سلت له مع المحصول ديالو، الشيء اللي نطلبه نحن إلى كان هاذ الشي دوليا ، يمكن نقول أنه تدخل أدوية ، والشيء اللي خلى أغلبية المناطق المجاورة للحدود، بحال المناطق الشرقية، الجزائر، سبتة، مليلية، تدخل والناس يلجئون لهذه المواد اللي كتشجع عمليا التهريب ، وللأسف حنا شفنا أنه الأدوية التي تدخل من بر ، فيها تاريخ انتهاء الصلاحية ، والى كانت عامين اللي تأخذ هذه الأدوية التي تأخذ في صلاحيتها، يسجلون، وإلى ما تسجلاتش حنا الزيادة في ثمن الأدوية والانخفاض في الجودة إذن هنا لابد من تنبيه الحكومة إلى مراقبة وتشديد المراقبة على هذا الموضوع ، لأنه يمس شريحة كبيرة من الفلاحين وخاص تكون المراقبة، ويعاد النظر في هاذ الشي، لأنه حتى الحكومة عندها باش تراقب حتى الجودة ديال المنتوج المباع، ربما تدوز عليه عامين وما فيهش التاريخ ولكن كيكون ميت في صلاحيته ومابقاش صالح، وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس. تعقيب سريع نعلم جميعا أن المغرب لا ينتج هذه المواد إلا بنسبة جد قليلة، إلى كانت هذه المواد ما فيهاش تاريخ الانتهاء. معناه أن عالميا فعلا غير ملزم. لأنه كنجيبوه راه هاداك نفس الدواء الذي يشتريه الاسباني يشتريه الفرنسي. يشتريه آخر.

غير باش نقول أن هاذ القضية ديال التاريخ ما خصناش نوهموها بزاف. ألآن قضية المراقبة أنا متفق لكن خصها تكون مراقبة ديالنا جميعا، نتعا ونوا عليها جميعا، حنا نراقب في الحدود في الاستيراد، نراقب في الأسواق، وكما قلت بطبيعة الحال بالعينات، لكن ممكن التعاون حتى مع الفلاح إذا ما عرض المصالح بعض الأدوية لنراقب مدى فعاليتها، وهل هي فعالة أولا. أما من ناحية أن تكون مراقبة سيستيماتيكية، فهذا يبدو أنه من الصعب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نمر الآن السؤال الثالث الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، حول الارتفاع المحتمل لثمن الزيتون، وزيت الزيتون للمستشارين المحترمين السادة: سعيد التدلاوي، عبد الصمد عرشان، احمد الشرقاوي، مولاي إدريس العلوي، عبد السلام الودي، محمد طريبش، أحمد الديبوني، محمد العقاوي، الميلودي عفوت، محمد طريبش، حسن زهير، محمد أبو الخدادي، محمد عبده عز الدين، وأحمد الكور. فليتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد محمد عبده عز الدين:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا يخفى عليكم المكانة الهامة التي تحتلها مادة الزيتون في الاستهلاك اليومي للمواطن، وبالمناسبة نود داخل فريقنا أن نشير إلى أن هذه المادة أصبحت تتهافت عليها ألأسواق العالمية، الشي الذي ينعكس كذلك على ارتفاع سعر الزيتون، وبالمناسبة نود أن نعرف السيد الوزير المحترم الوضعية الحالية التي يعرفها سوق الزيتون، وبالمناسبة نود أن نعرف السيد الوزير المحترم الوضعية الحالية التي يعرفها سوق الزيتون اليوم خصوصا وان الأثمنة أصبحت متدبدبة؟ وما هي الإجراءات التي اتخذها الحكومة؟ وهل هناك اتفاقيات في ألأفق لمعالجة هذه الاختلالات التي يعرفها جني الزيتون؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا جد سعيد اني سمعت أن الأثمنة متدبدبة، لأن عندما وضع السؤال كانت ألأثمنة مرتفعة وهذا طبيعي، هذا هو السوق بطبيعة الحال، يجب كذلك التذكير أن هذه المادة هي مادة حرة ومادة تخضع للطلب والعرض، فعلا في بداية الموسم كانت ألأثمنة مثلا بالنسبة للزيتون المصبر تتراوح وتصل إلى 9 دراهم بمعدل 6 دراهم، بالنسبة للزيتون الموجه للزيت بطبيعة الحال كان شيئا ما أقل لأن أولا نظرا لصغر الحجم ولعدم نقص في التساقطات الأخيرة، والإنتاج سيبقى مع ذلك جيد بحيث أننا نتوقع أن يصل إلى 750000 طن بزيادة أكثر من 15% مقارنة مع معدل الخمس سنوات ألأخيرة.

بالطبع في السنة الماضية كان هناك نوع من الطلب المتكاثر على هذه المادة على الزيت، لأنه تعرفون كذلك أن في أوروبا كانت مشاكل مناخية، وهذه السنة بقي هذا الطلب في بداية الموسم نظرا للطلب ولكن كذلك نظرا لبعض المضاربين ولكن أقولها وأؤكدها مرة أخرى، الآن الأثمنة بدأت تنخفض أتأسف على هذا، أنا لا أريد أن تنخفض بالنسبة للفلاح المغربي، وهذا هو دوره، يعني راه ينتج ما خصناش دائما نقولو له أو دي ما تبيعش، ما يمكنش نحرمو عليه إلى كان طلب حتى من الخارج أننا نقولو لو ما تبيعش، لأن غادي يغلى علينا الزيت، إلا أنه نحن نتابع هذه الأسواق، ونحاول أ ن لا تكون المضاربة، والأثمنة لا يمكن أن أعطي التكهنات ألأخيرة، لأن كذلك الزيتون يتأثر وهو في الجني البدائي، مازال ما انتهاش من الجني، والأثمنة ستبقى بطبيعة إلحال خاضعة للعرض والطلب وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس، في الحقيقة سؤالنا كيفما جاء على السيد الوزير، على جوابه كان ملي حطيناه، كان هناك ارتفاع كبير وداب وقع انخفاض. حنا اللي كيهمنا في السؤال أولا، السيد الوزير عنده فرصة باش يبسط السياسة الفلاحية ديال الزيتون، هاد التجربة اللي

كنعتبروا ناجحة وكتمشي لبلادنا، الزيتون اليوم يطلع أو يتزل ولكن هناك سياسة فلاحية للزيتون للي نهجها المغرب، بغينا السيد الوزير، هادي مناسبة باش يعطينا ما أنجز؟ وبعض المعيقات ديالها، لأن الفلاحة مين كيديروا une ferme ديال الزيتون، ضيعة ديال الزيتون، تبسيط المساطر باش يحصل الإنسان على الإعانة ديال الدولة، لأن هناك مشكل تبسيط المسطرة، مسألة ثانية شجرة الزيتون ومهما يقال السيد الوزير، مادة أصبحت مطلوبة والدراسات كلها العلمية تثبت أن الزيتون والزيت، أن أصبح الطلب العالمي كاين، اللي كنبغيو نحا ولو نفهمو للسيد الوزير، هاد الإشكالية اللي قال في نفس الوقت المستهلك المغربي بغيناه ينتفع، ولكن كذلك الفلاح المغربي كذلك بغيناه، وهذا هو دور الدولة. الدولة ما فلناش لها تمشي تبيع أو تشري ولكن بغينا الدولة في نفس الوقت، واخا ما عندهاش هي في السوق العالمية، ماخاضعاش للحكومة المغربية، ولكن بغينا هاد المعادلة في نفس الوقت داك المستهلك المغربي لأن حنا كنعرفوا أن المغاربة يستهلكون زيت العود، هذا معطى أساسي في غذائهم، وبغينا في نفس الوقت الفلاح ينتفع. وهادي فرصة للسيد الوزير، مرة أخرى نشكره على إجابته. وعلى تجربة الزيتون الناجحة التي نطلب تبسيط المسطرة باش. هادي مناسبة طيبة باش نذكروه بها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

فعلا أنه تحول إلى منظور آخر هذا البرنامج اللي مع الأسف لا 3 ولا5 ولا 10 دقائق ما كافياش نهضرو فيه. اللي بغيت نذكر جوج أرقام أن بالفعل هناك برنامج لغرس شجرة الزيتون بحيث أن كنا إلى غاية سنة 2004 – 2005 توزع مابين 200و300 ألف شتلة سنويا، ومنذ الموسم الفارط صار عدد الشتائل يفوق 2 مليون شتلة ، بمعنى أن هناك مجهود للدولة وهناك إقبال ، إضافة إلى ما تقوم به كذلك الدولة من حيث تنظيم الفلاحين في تعاونيات وتزويدها بوحدات عصر الزيتون الحديثة مما فعلا بدا يعطي نتائج بحيث ان الجودة اليوم ، لأن ما خصناش نخفيو على راسنا هاد الشيء ، راه زيت الزيتون كان المغرب دائما كيصاوبها . لكن الإقبال حتى ديال الخارج ما عمروا كان الا في السنوات الأخيرة عندما ارتفعت الجودة، لان الجودة كانت في السنوات الماضية، مع الأسف لاترقى الى المقاييس الدولية. وسنستمر فعلا في هذا المجهود الذي بدأ يعطي أكله، ليس فحسب في إنتاج زيت الزيتون، لكن كذلك بإصلاح جذري أخر الاوهو تقليص المساحات المخصصة للحبوب في المناطق التي لا تصلح فيها الحبوب، وتكون فعلا عبء على الفلاح وعلى الأرض وليس فيها مرد ودية وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير ننتقل الآن الى الأسئلة العادية المبرمجة في هذه الجلسة. ونواصل مع السؤال الموجه للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري. حول استصلاح الأراضي المجاورة لوادي درعة ووادي الساقية الحمراء للمستشارين المحترمين السادة: المهدي زركو، المصطفى تومة، إبراهيم أبو زيد، عبد القادر قوضاض، الهاشمي السموني، عبد الالاه أبو زيد، عبد الله خنوفة، إدريس مرون، سعيد أرزقي، مصطفى الرداد، عمر مكدر عمر أدخيل، إدريس حسني.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد المهدي زركو:

شكرا السيد الرئيس المحترم

السيد الوزير المحترم

أختي المستشارة المحترمة

إخواني المستشارين المحترمين

السيد الوزير المحترم، إن النهوض بقطاع الفلاحة بالمناطق الجنوبية التي تتسم بالحرارة والجفاف وقلة التساقطات، رهين بالاستغلال الجيد والتدبير المعقلن لمياه واد درعة وواد الساقية الحمراء، خصوصا بأقاليم طانطان، أسا الزاك، طاطا، كليم، السمارة، وإقليم العيون بحيث إن انجراف التربة من جراء فيضانات النهرين المذكرين يؤدي الى افساد الأراضي وتقليص المساحات المزروعة، ناهيك عن ضياع الكميات الكبيرة من المياه، ومن هذا المنطق نتساءل السيد الوزير ما هي إستراتيجية الحكومة حول استصلاح الأراضي الواقعة على

ضفافي واد درعة وواد الساقية الحمراء ؟ وهل هناك من مشروع مستقبلي من اجل بناء السدود على هذين النهرين ؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير من اجل الإجابة على السؤال

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس

شكرا السيد المستشار المحترم

السيدتان المستشارتان

السادة المستشارون

فيما يتعلق بالمناطق الجنوبية، لاشك، ولابد إن نذكر إنها تعاني فيما يتعلق بالمياه من مشكلتين المشكلة الأولى هو ندرة المياه ومحاولة التخزين، يعني ستعالج بمحاولة تخزين المياه في سدود ببعض الغدوات الأخرى لكن المشكل الثاني هو تدهور هاد الطبيعة والموارد الطبيعية من حيث انجراف الأراضي الصالحة للزراعة على ضفاف هذه الأنهار، ولهذا تقوم الحكومة بعمليتين مختلفتين هناك عملية لمحاربة هذا التدهور والانجرافات وضياع الأراضي الفلاحية، ويدخل في هذا الإطار ما نقوم به في إطار برنامج محاربة التصحر. ولإعطاء مثلا مثال بما يقع في واد درعة.

فلقد تمت تقوية وتقويم ضفاف الوديان والأنهار المتواجدة في عاليات هذا النهر بمنطقة طاطا في إطار المشروع المندمج تامانارت بحث تم وضع عدة متاريس حجرية همت 7900 متر معكب كما قام المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لوارزازات في إطار استصلاح الري الكبير، ويقوم سنويا بعدة عمليات تهدف الى الوقاية من الفيضانات، فيما يتعلق بالجانب الثاني أي كذلك بالسدود، ولكن التي تدخل هي الأخرى في محاربة الفيضانات، بالنسبة مثلا لواد الساقية الحمراء تم سنة 1993 على إثر الفيضانات التي عرفتها مدينة العيون إنجاز سد الساقية الحمراء بمحاداة هذه المدينة والذي يتسع لخزن 11000000 متر مكعب تمكن من تغطية تطعيم الفرشاة المائية لمنطقة الواد، وكما توفر كذلك هذه الفرشاة الماء الصالح للشرب.

وخلال الصيف الماضي قامت بعثة وزارية بإعطاء الانطلاقة لمشروعين، يتعلق الأول ببناء السد التلي، مقطع حمزة، ويهم الثاني ترميم بحيرة سيدي أحمد العروسي. وقد تمت برمجة المبالغ اللازمة لإنجازها في القانون المالي 2007 . وبالنسبة لواد درعة كذلك تم إنجاز سد خنك مسعود وانكرا بإقليم طانطان الذين يعتبران من الروافد المهمة لواد درعة، وستبدأ الأشغال سنة 2007. كما تم الوقوف خلال هذه الزيارة، زيارة الوفد على مشروعين يهمان بالأساس حماية الأراضي الفلاحية من الفيضانات، الأول يهم بناء سد سيدي المحجوب بإقليم كلميم والذي يرتقب أن تنطلق به الأشغال خلال بداية هذه السنة المقبلة، أما الثاني فيهم سد تويزكي الرمز بإقليم أسا الزاك الذي أعطيت الانطلاقة للأشغال خلال هذه الزيارة، وبطبيعة الحال ترون أن جميع الإمكانيات والتي هي متاحة والذي يمكن أن تقوم بتجميع الماء ومحاربة الفيضانات فنقوم بها في هذه الأقاليم العزيزة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد المهدي زركو:

شكرا.

نعم السيد الوزير، لا يختلف اثنان عن الأهمية التي تقوم بها الحكومة لاسيما في المجال الفلاحي والدليل على ذلك، الزيارة التي قمتم بها على رأس وفدمهم واللي عطات نتائج مهمة، إلا أنه السيد الوزير، حنا ما كنطلبوش، اللي كنطالبو به هو أنه هناك بعض المناطق اللي كتطلب غلاف مالي بسيط، ما يمكنش نقولو-لك غلاف مالي كبير، واللي هو الساكنة ديال المنطقة التي تحادي هذه الأودية تحتاج مثلا إقليم طاطا، هاد الإقليم ديال طاطا اللي المورد الوحيد اللي عنده هو واد درعة إلى جات الشتا، الناس كتمشي تطلع لواد درعة وتحرث مين كتحرث ويكون الإنتاج كتعاني إلى جات الإنتاج مزيان وكانت السلعة مزيان. إلى ينتجوا الإنتاج ويحصدوا. الماء ما كاينش هذا ما غادي يكلف الوزارة بزاف باش الناس تلقى الماء، ما تشرب لأن بعض الأحيان الحرارة مرتفعة في إقليم طاطا. الناس تضطر ما تمشيش كاع تحصد الزرع ديالها، لأن الماء ما كاينش ولا حول. كذلك واد الساقية الحمراء، هناك المياه التي تضيع ، منطقة

العطيف حوزة هي منطقة خصبة صالحة للزراعة والناس دائما تحرثها، ولكن الماء ا يجي ويضيع الماء غادي يكلفنا بزاف. وكذلك منطقة أسا الزاك وكلميم، هادي المناطق كلها هي ما كتكلف مبالغ هائلة إنما نبسطو ونشوفو المبالغ البسيطة اللي يمكن لنا نحلو بها هاذ المشاكل.

تكلمتم عن سد العيون، فعلا سد العيون هو سد مهم، ولكن السيد الوزير، ما تنساوش أن هاد السد فيه الملايين من الأمتار المكعبة من الماء غير مستغلة ها الماء كاين، الناس الأراضي حداها ما صلحت. الماء يضيع وحنا كنخلصو فيه هكذا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

بطبيعة الحال، في الجواب أردت أن أعطي بعض الإشارات لأن من الصعب أن يكون هناك سرد لجميع العمليات التي هي طور الانجاز أو للعمليات التي هي في طور الدراسة. أو للاقتراحات الموجودة في هذا الميدان، لكن يعني للتذكير ولعطاء مثال آخر أن منذ سنة 2003 تمت المصادقة على نتائج مخطط وطني لمحاربة الفيضانات في هذه الأقاليم التي ذكرتموها السيد المستشار المحترم ومكنت كذلك من تجسيد عدد من العمليات التي يمكن أن تقوم بها إما المصالح الحكومية أو تقام بشراكة ما بين الجماعات المحلية والحكومة كحفر خنادق وإحداث حواجز وشبابيك حديدية أو حماية ضفاف الوديان بواسطة متاريس حجرية، وهذه الملفات كلها موجودة لدى المندوبيات الجهوية، إما المندوبيات المصالح الهيدروفلاحية، لا أريد أن أثقل على المجلس بسرد عدد من الأشياء، اكتفيت بما هو مرئي، ما هو على أرض الواقع، ما هو يمكن أن يلاحظه المواطن، أما البرنامج فهو شاسع وغني، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. ونشكركم كذلك على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة، ونمر إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الداخلية وعددها 9 أسئلة. السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير الداخلية حول احداث عمالة بمدينة وزان للمستشارين المحترمين السادة: العربي المحرشي، بنحيد الأمين، العربي بوراس، فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

كما لا يخفى عليك السيد الوزير، نعتبر دائرة وزان من بين مناطق المملكة التي تتميز بتضاريس ونمط إنتاج وتركيبة سكنية خاصة، تجعلها أقرب لعمالات وأقاليم الشمال منها إلى إقليم سيدي قاسم التابعة له إداريا في الوقت الحالي، لذلك فإننا نسائكم السيد الوزير، لماذا لا تستفيد مدينة وزان من برامج وكالات تنمية أقاليم الشمال خاصة ونحن نعلم أنها منطقة جبلية لها نفس خصاص مناطق الشمال وعلى جميع المستويات الاجتماعية الثقافية، اقتصادية، والطبيعية؟ ثانيا أين وصل ملف إحداث وخلق عمالة بهذه المدينة ذات التاريخ العريق والكثافة السكنية التي تؤهلها لتكون عمالة مستقلة بذاتها؟ وشكرا.

السيد شكيب بنموسى وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أذكر بالعناية الخاصة التي تحظى بها مدينة وزان من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وقد تجسد ذلك في الزيارة الميمونة التي قام بها جلالته إلى هذه المدينة خلال شهر رمضان المعظم، حيث تفضل بإعطاء تعليماته السامية لتحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية على مستوى هذه المدينة العريقة.

فيما يتعلق باستفادة مدينة وزان من برامج تنمية الأقاليم الشمالية، لابد من الإشارة أن القانون المحدث لهذه الوكالة حدد النفوذ الترابي لتدخلها والذي يشمل كافة الجماعات الحضرية والقروية لجهة طنجة تطوان ولجهة الحسيمة تازة، وبالرغم من تحديد نفوذ تدخلها فيمكن للمشاريع المبرمجة وفق منظور مجالي من طرف

هذه الوكالة أن يكون لها واقع ايجابي على اقتصاديات المناطق المجاورة، وخلق دينامية محلية جهوية. وذلك عبر إشراك الفاعلين الاقتصاديين بهذه المناطق، وعلى غرار باقي مدن المملكة تعرف مدينة وزان انطلاق وانجاز العديد من المشاريع السوسيو اقتصادية، سواء منها المبرمجة في إطار العمل الحكومي، او من طرف الجماعات المحلية، ومن شان هذه المشاريع المساهمة في التصدي للعجز الاقتصادي والاجتماعي وتشجيع الاستثمار وبالتالي توفير المزيد من فرص الشغل والاستجابة للحاجيات الضرورية لساكنة هذه المدينة، أما فيما يتعلق بإحداث عمالة بمدينة وزان، اذكر هنا أن إحداث وحدات إدارية من عاملات وأقاليم جديدة يتم وفق مجموعة من المؤشرات والمعايير ذات الطابع الديمغرافي والاقتصادي والعمراني، وبتوفر المؤهلات اللازمة لمواكبة، إحداثها وتعتبر عملية مراجعة التقسيم الإداري للمملكة عملية مستمرة ترمي إلى ملائمة الوحدات الإدارية مع تطور البنيات السوسيو اقتصادية وإذكاء دينا مية شاملة لتحقيق إقلاع اقتصادي واجتماعي للمناطق والمدن التي تشملها هذه العملية، وبناء على هذا فإن المقاربة المعتمدة ترتكز على وضع تصور شمولي، ودراسة جميع الحالات المطروحة بما فيها مدينة وزان، وذلك في إطار عملية تقييمية عامة للخريطة الإدارية الحالية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

السيد المستشار:

السيد الوزير، لاحظنا في الحقيقة وفي جميع الخطب ديال الحكومة تتكلم على تقريب الإدارة من المواطن احنا عندنا في وزان السيد الوزير كاين ثلاث قبائل: زومي ورهونة وآجي تابعين إداريا إلى مدينة شفشاون وباش يمكن لهم يمشيو للشاون خصهم ضروري يدخلوا إلى وزان، وباش يركبوا من وزان إلى الشاون 69 كيلومتر، بالنسبة للناس اللي باغيين ياخذوا وثائقهم الإدارية بحال جواز السفر مثلا في حالة يمكن يمشي للشاون وربما ما يلقاش رئيس المصلحة هناك المكلف بجواز السفر، خصو إما يبيت في فندق أو يرجع إلى القبيلة ديالو وينتظر حتى اليوم الموالي ويرجع للشاون باش يمكن لو يقضي هذه المصلحة. هذه من جهة السيد الوزير.

ثانيا السيد الوزير، كاين واحد الإقصاء في الحقيقة من الأحواز ديال مدينة وزان وهو وكالة المناطق الشمالية عندما أحدثت وكالة تنمية المناطق الشمالية في 95 كان الإقصاء ديال مدينة وزان استفادت العديد من المدن اللي في المناطق الشمالية إلا وزان، مع العلم أنه في 2002 أضيفت مدينة جرادة وتاوريرت لوكالة المناطق الشمالية مع العلم السيد الوزير أن الكل يعرف مدينة وزان منطقة جبلية ولها تاريخ وفي الحقيقة من أقدم المدن في المناطق الشمالية وأقصيت من هذا الحق، في الحقيقة ما فهمناش علاش.

ثالثا السيد الوزير غير باش يمكن لها تنمى مدينة وزان لابد من إحداث عمالة، يعني إذا ما كانتش عمالة ما يمكنش تنمى هذه المدينة. دائما غادي تبقى الحالة على ما هي عليه الآن.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. إذن ننتقل إلى السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير الداخلية حول ضرورة تقليص الفوارق الجهوية لضمان تحقيق التنمية القروية للمستشارين المحترمين السادة: محمد فوزي بنعلال، محمد كريمن، بنجيد الأمين، العربي القباج، عبد اللطيف أبدوح، الطاهر الفيلالي، باسيدي أكومي، مصطفى القاسمي، عبد الحميد بلفيل، عبد الكبير برقية، محمد لفحل، خالد الجزولي، أحمد لخريف، محمد الأمين لعروسي، الطيب الموساوي، أحمد بابا، عمر حداد. فليتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد فوزي بنعلال:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

عرف التضامن والعمل الإنساني بالمغرب منذ القدم عدة أشكال وممارسات ساهمت في إرساء قواعد التعاون والتآزر بين فئات المجتمع المحتاجة والميسورة على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

وقد مكنت العمليات التضامنية من إبراز التضامن والتآزر بين مختلف مكونات الشعب المغربي ولكن بالرغم من كل هذه المجهودات المبذولة في ميدان التضامن لازال يعاني العمل الإنساني

التضامني سواء من طرف المجتمع المدني أو من طرف السلطات العمومية العديد من الصعوبات الذاتية والموضوعية التي تحول دون بلوغ غايته.

ولتدارك الصعوبات والمعوقات يجب أن ترتكز السياسات المستقبلية للتضامن والعمل الإنساني على تعبئة مختلف مكونات المجتمع من أجل النهوض بالعالم القروي والمناطق المهمشة بالوسط الحضاري.

لذا لابد من تفعيل التوجيهات الملكية السامية والمقومات الثقافية والحضارية والدينية للمجتمع المدني والتي ترتكز في مضمونها على التنمية القروية والتي تعتبر اختيارا جوهريا لضمان التلاحم الاجتماعي بواسطة التقليص من الفوارق الجغرافية والفئوية وتحسين المحيط الاجتماعي والاقتصادي للإنتاج، وذلك نظرا لكون التنمية القروية هي رهينة بالسياسات الفلاحية الملائمة.

لذا نسائلكم السيد الوزير، هل هناك آليات لدعم القدرات التنافسية للجهة في اتجاه تشكيل أقطاب للتنمية، وذلك بتعبئة الطاقات الجهوية والمحلية وكذلك بالنسبة للتنمية: تنمية الجهات، هل هناك السيد الوزير مقاييس أو معايير لتوزيع الضريبة على القيمة المضافة في هذه التنمية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

في إطار تدعيم السياسة الحكومية الهادفة إلى التقليص من الفوارق الجهوية، انخرطت وزارة الداخلية ومن خلالها الجماعات المحلية في استراتيجية للتنمية المحلية والجهوية، وذلك بمساهمتها في دينامية النمو وتقليص الفوارق الاجتماعية عن طريق توظيف مواردها في انجاز البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية وكذا الخدمات الجماعية.

وفي هذا الصدد قامت مجموعة من الجهات بوضع تصورات وبرامج تنموية من خلال دراسات مجالية تهم إعداد التراب والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة، وهو ما شكل إطار مناسب لمساهمة الدولة ومواكبتها لإنجاز البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية من أجل إدماج الجهة في النشاط الاقتصادي الوطني والانفتاح على الفاعلين الاقتصاديين لجلب الاستثمار.

وبالموازاة مع ذلك ولإرساء تنمية محلية مستدامة ومندمجة تقوم الجماعات المحلية في المجال القروي بوضع وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية وذلك بشراكة مع قطاعات ومؤسسات الدولة في مجالات مختلفة، نذكر منها برنامج الكهربة القروية الشاملة، برنامج الطرق القروية، برنامج الماء الصالح للشرب.

ففي مجال الكهربة القروية عملت وزارة الداخلية على تفادي الفوارق في نسبة التغطية بالكهربة القروية على صعيد كل الجهات والأقاليم، بحيث يتم تقديم الدعم المالي للجماعات العاجزة عن تسديد أقساطها السنوية ويبلغ المعدل السنوي لهذا الدعم ما يناهز 150 مليون درهم.

في مجال فك العزلة على العالم القروي قامت هذه الوزارة بشراكة مع وزارة التجهيز والنقل بوضع تصور جديد لإعداد وتمويل الشطر الثاني لهذا البرنامج الذي يهدف إلى إنجاز ما يزيد عن 15500 كلم من الطرق القروية خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2015.

وبخصوص تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب فقد انخرطت وزارة الداخلية في هذا البرنامج الوطني بهدف تعميم الاستفادة من الماء الشروب في أفق سنة 2007 وذلك بدعم الجماعات المحلية لتنفيذ برامجها، ويبلغ المعدل السنوي لهذا الدعم ما يناهز 150 مليون درهم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين. إذن نمر للسؤال الثاني الموجة إلى السيد وزير الداخلية حول تعزيز التواجد الأمني في المدن والمدن الكبرى منها بصفة خاصة للمستشارين المحترمين السادة: أحمد القادري، أحمد شفيق، الطيب الموساوي، عزيز الفيلالي، محمد أبو الفراج، سعد بترروال، عبد الغني مكاوي، الطاهر الفيلالي، عبد اللطيف أبدوح، تتنى العلوي، سعد بترروال، علي قيوح، أحمد لخريف، أحمد بابا اعمر حداد، فليتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد أحمد القادري:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

بداية نظرا لأهمية هذا الموضوع، الفريق الاستقلالي تقدم بطلب إلى لجنة الداخلية لعقد جلسة بحضوركم السيد وزير الداخلية، وحضور السيد مدير الأمن الوطني، والسيد رئيس الدرك الملكي من أجل دراسة الإجراءات والسياسات الأمنية المتبعة. ونتمنى أن تتاح هذه الفرصة لتعميق الحوار في هذا الموضوع الذي يشغل بال المواطنين.

نريد كذلك السيد وزير الداخلية أن نقول بأن هذا الموضوع لا نقصد منه التهويل بقدر ما نقصد به إثارة الانتباه إلى حاجة أساسية أصبح يشعر بها المواطن هو حاجته في الاطمئنان على ماله وعلى ممتلكاته وعلى عرضه وعلى نفسه.

هذه الأمور التي وضحنا نحن في السؤال للسيد الوزير أننا فعلا ننوه بالمجهودات التي تقوم بها أجهزة الأمن في محاربة الجريمة المنظمة، في الحفاظ على الأمن العمومي، في الحفاظ على سلامة الدولة، وهذه الأمور كلها نقدرها ونعترف بالمجهود الذي تبذله هذه الأجهزة في هذا المضمار.

ولكن الذي نريد أن نثير إليه الانتباه هي الحياة اليومية للمواطنين، المواطن الذي يتعرض والمواطنة التي تتعرض للانتشال وللسرقة ولإشهار السلاح الأبيض وللاغتصاب، وهذه الأمور التي تعرف تزايدا في المجتمع وفي المدن وفي المراكز الكبرى.

السيد الوزير، نحن نعرف الإحصائيات التي تتقدم بها وزارة العدل فيما يتعلق بارتفاع هذا النوع من الجرائم التي تتطلب في نظرنا تعزيز التواجد الأمني.

هناك السيد الوزير مثلا مدينة الدار البيضاء التي ساكنتها تبلغ 4 مليون، ويمكن في النهار أن يكونوا أكثر، هناك 7 آلاف شرطي في مدينة 4 مليون 7 آلاف ديال رجال الأمن، أعتقد هذا التواجد وهذا العدد يدل فعلا على أن فعلا ما كاينشاي معايير اللي هي في مدن أخرى كبيرة أو في دول أخرى.

كذلك بطبيعة الحال ما غاديش نديرو مقارنة مع نسبة الجرائم في بعض المدن نتاع الدول الصناعية لأن المجتمع المغربي هو بطبيعته مجتمع يحافظ على القيم وجريمة صغيرة تهز هذا المجتمع لأنه مهياش في التقاليد نتاعنا، مهياش في العادات نتاعنا، المواطن المغربي يعتبر التواجد الأمني أساسا في كل تنمية وفي كل استقرار.

وكذلك بهذه المناسبة لا يمكننا أن نطالب باستتباب الأمن دون أن نطالبكم السيد الوزير بتحسين وضعية رجال الأمن، ورجال الدرك، وكل العاملين في جهاز الأمن، وبالأخص إيجاد السكن لأن التحسين المادي لن يحل المشكل، ولن يكون هناك أمن بدون رجال الأمن يعني يتوفرون كذلك على ما يضمن حياة كريمة لهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، فليتفضل السيد وزير الداخلية للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

يندرج الحفاظ على أمن المواطنين وحماية ممتلكاتهم في صلب انشغالات وزارة الداخلية، ولذلك فإنها تعمل باستمرار على تعزيز الأمن والرفع من مستوى الخدمات الأمنية المقدمة للمواطنين.

في هذا الصدد تحرص هذه الوزارة باستمرار على تعزيز الأمن والرفع من مستوى الخدمات الأمنية المقدمة إلى المواطنين.

بهذا الصدد تحرص هذه الوزارة باستمرار على تحديث استراتيجيتها الأمنية وفق التطور الذي يعرفه ميدان الجريمة وطنيا ودوليا، وكذا تلبية انتظارات المواطنين في هذا المجال.

وهكذا تعمل الوزارة على توفير التغطية الأمنية المناسبة على صعيد كل المناطق الحضرية للمملكة، وذلك عبر محورين اثنين:

المحور الأول: هو محور تدعيم مراكز الشرطة الموجودة بما يلزم من وسائل بشرية ومادية وتوفير ظروف عمل مناسبة لرجال الأمن.

وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى أن الإدارة العامة للأمن الوطني قد أقدمت خلال الآونة الأخيرة على اتخاذ مجموعة من المبادرات يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

– تحويل العديد من مفوضيات الشرطة إلى مناطق للشرطة.

– إعادة تهيئة العديد من مقرات الأمن الوطني.

– تعبئة إمكانيات العمل الضرورية ووضعها رهن إشارة مصالحها المركزية والخارجية، خاصة تلك المتعلقة بالمعدات والسيارات وأجهزة الاتصال ووسائل العمل الأخرى.

– تجهيز جميع دوائر الشرطة بأجهزة معلوماتية، وذلك لتحل مكان الآلات الكاتبة المستعملة في طبع المحاضر والتقارير التي يستلزمها العمل اليومي للمصالح الأمنية.

المحور الثاني: هو محور تعميم مصالح الشرطة على مجموع المناطق الحضرية من أجل مواكبة النمو العمراني، وذلك عبر برنامج وضع بناء على معطيات موضوعية.

في هذا الصدد تم خلال سنتي 2005 و 2006 إحداث أربعة مناطق جديدة للشرطة كما تم خلق ثلاث مفوضيات للشرطة، وسيتم في غضون السنة المقبلة توسيع التغطية الأمنية لتشمل مجموعة من الحواضر عن طريق إحداث 6 مراكز للشرطة.

ولإنجاح هذا الرهان تعمل الوزارة من جهتها على الرفع من قيمة الاعتمادات المالية المرصودة لجهاز الأمن، ومن جهة أخرى على تدعيم الشراكة مع الجماعات المحلية المعنية.

وأنتهز هذه المناسبة لأنوه مرة أخرى بالمجهودات التي تبذلها هذه الجماعات، الشيء الذي يمكن الإدارة من إخراج المشاريع المبرمجة إلى حيز الوجود.

وفي الختام أود أن أؤكد على أن وزارة الداخلية وحرصها الأكيد على تدعيم التواجد الأمني بكل المناطق الحضرية وتوفير التغطية الأمنية بمختلف مناطق المملكة، وذلك وعيا منها لما لعامل الأمن من دور كبير في تحقيق التنمية البشرية المنشودة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد القادري:

شكرا السيد الوزير، بطبيعة الحال استمعنا بإمعان إلى الجهود التي تنوي الوزارة القيام بها لضمان التغطية والتواجد الأمني للحماية وإعطاء الاستقرار للمواطنين في حياتهم وفي أموالهم وفي ممتلكاتهم وفي أعراضهم، وهذه الأمور نحن نحبذها، ولكن نعتقد السيد الوزير.. ونحن نقترح عليكم مثلا استعمال كل الإمكانات المتوفرة لدى جهاز الشرطة، نحن نعرف فرق التدخل السريع ما يسمى بالسيمي. تنشفوهم في الملاعب خلال المباريات، ولكن لا نفهم لماذا تستعمل هاد الفرق ديال التدخل السريع في سد بعض الحاجيات اللي هي محتاجة لها يعني فيما يتعلق بالعدد ديال الناس اللي هما رهن إشارة إدارة الأمن.

كذلك السيد الوزير تذكروه بواحد التقاليد اللي كانت في المجتمع المغربي قضية الأمن هي ماشي قضية جهاز معين، ونحن كلنا نعرف بأنه في المدن التاريخية كاين العساس ديال الحومة، كاين عساس الدرب، كذلك هاذ التنظيمات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار، وأن تحدث ومن شأنها أن تساهم في ضمان الأمن.

كذلك أشرتم إلى دور الجماعات المحلية والجماعات القروية هذا في الحقيقة هنا يطرح مشكل الحرس البلدي اللي حقيقة نطالب به دائما في الميثاق الجماعي، هذا الحرس البلدي اللي ما غاديش يكون من حملة السلاح ولكن غادي يكون عندو واحد التواجد اللي يمكن يساعد في محاربة الجريمة وفي الوقاية منها.

كذلك نحن متفقين– السيد الوزير– على أنه من الأسباب البعيدة للجريمة تتلخص في محاربة الفقر والتهميش والجهل وهذه أمور كلها بطبيعة الحال نتمنى باش الحكومة في إطار التنمية البشرية كذلك تكون عامل من العوامل اللي كتعطى الاستقرار. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

بغيت أؤكد على استعداد لتعميق النقاش داخل لجنة الداخلية كما جاء في تدخل السيد المستشار المحترم. وبغيت أيضا أؤكد على أن إعادة انتشار المجموعات الحضرية للأمن كان من أهدافها هو دعم كل رجال الأمن اللي هما موجودين داخل المدار الحضاري في عدد من المناطق.

وأيضا أؤيد الفكرة بأن ضمان الأمن هو مسؤولية مشتركة اللي هي راجعة لرجال الأمن وأيضا بمشاركة ومساهمة لا ديال المواطنين ولا ديال كل الجمعيات المحلية، هذا يمكن أن يساعد أيضا في الحفاظ على الأمن داخل مدننا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد للوزير، ونمر إلى السؤال الرابع الموجه إلى السيد وزير الداخلية دائما حول تنامي الجريمة في المغرب للمستشارين المحترمين السادة إدريس الراضي، نور الدين بركاع، محمد التويزي، محمد الشافعي، عبد المجيد المهاشي، أحمد بومكوك، محمد أجبيل، أحمد الجغيري، علي أسكاتي، إبراهيم بن ديدي، حسن الغزوي، عبد المجيد أبرشان، فليتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

في البداية أؤكد لكم أنه طلب لعقد لجنة الداخلية في هذا الموضوع قد تقدم به فريق الاتحاد الدستوري.

السيد الوزير، نعلم ونثمن المجهودات الجبارة التي تبذل من طرف السلطات الأمنية، لكن قد عرفت معدلات تنامي الجريمة ارتفاعا ملحوظا في الآونة الأخيرة، وفي جل المدن المغربية لدرجة جعلت السكان يلجؤون في بعض الأحيان إلى تكوين مجموعة من الشباب دورها هو التصدي للجانحين والمجرمين، وهو ما قد يؤدي إلى نتائج سلبية على أمن المواطنين، بل قد تقضي هذه التصرفات إلى اختلالات يصعب ضبطها.

وعليه السيد الوزير نسائلكم حول تفسيراتكم لهذه الظاهرة أولا.

ثانيا ما هي الإجراءات والتدابير التي اتخذتموها للحد من تنامي الجريمة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الداخلية للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

إن وزارة الداخلية تولي أهمية قصوى لمحاربة الجريمة وبشتى أنواعها وتطويق مظاهر الانحراف، من أجل ذلك فإنها تقوم باستغلال كل الوسائل المتوفرة وتنسيق عمل المصالح الأمنية التي لا تدخر أي جهد في الحفاظ على الأمن والنظام العامين وحماية المواطن.

إن مستوى الجريمة بالمغرب وإن عرف خلال التسعة أشهر الأولى من السنة الجارية ارتفاعا ضئيلا يقدر بحوالي 2%مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2005 لا يقاس بأرقام الإجرام الذي تعرفه التجمعات السكنية الكبرى في العالم من نفس حجم الحواضر المغربية، وذلك يرجع بالأساس إلى المجهودات الكبرى التي تقوم بها المصالح الأمنية للوقاية من الجريمة ولتعقب مرتكبي الجرائم وتقديمهم للقضاء، مما يجعل أثر هذا الارتفاع الطفيف لا يهدد بأي حال أمن المواطنين كونه قد هم في معظمه قضايا الانحراف أو الجرائم الصغرى.

أما فيما يخص بعض الجرائم الخطيرة التي سجلت خلال هذه الفترة فقد تمت معالجتها بنجاح وبسرعة من طرف المصالح الأمنية، وذلك بفضل تزايد اعتماد هذه الأخيرة على وسائل تقنية وعلمية متطورة في ميدان البحث والتحقيق.

لقد تميزت هذه الفترة الأخيرة باهتمام إعلامي متزايد بموضوع الجريمة وبقرار إعادة انتشار أفراد المجموعات الحضرية للأمن. ولابد هنا من التذكير أن إعادة انتشار أفراد المجموعات الحضرية للأمن على مستوى مختلف هياكل المديرية العامة للأمن الوطني تدخل في إطار السعي لتدعيم دور هذا الجهاز الأمني وتمكينه من القيام بمسؤوليته في أحسن الظروف من خلال تكييف طرق عمله لمواجهة التحولات التي تعرفها باستمرار وسائل الإجرام.

ويرمي هذا الإجراء أيضا إلى توسيع التغطية الأمنية لتشمل كل المناطق مع التركيز على المجالات الحساسة، وذلك من خلال التركيز على سرعة ونجاعة التدخلات.

ولا يفوتني أن أنوه بالمجهودات التي تبذلها جميع مكونات أجهزة الأمن وبالتضحيات المتواصلة لعناصرها من أجل الحفاظ على الأمن والنظام العامين، وحماية سلامة ممتلكات المواطنين وحرصهم على أداء الواجب الموكول لهم كجهاز يأخذ على عاتقه مهمة فرض احترام القانون واستتباب الأمن بمختلف ربوع المملكة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، ليس هناك من تعقيب. نمر الآن للسؤال الخامس الموجه إلى السيد وزير الداخلية حول تفعيل المراسيم المرتبطة بالتنظيم الجماعي للمستشارين المحترمين السادة محمد الخضوري، محمد التحيفة، محمد العلمي، أبو بكر عبيد، بوشعيب هلالي، مولاي الحسن الطالب، دحمان الدرهم، حسن أكليم، سلامة حفيظي، سعيد سرار، محمد عاطفي، عبد الوهاب بلفقيه، ومحمد نقاد، فليتفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين المحترمين،

الأخت المستشارة المحترمة،

زملائي المستشارين المحرمين،

السيد الوزير المحترم،

لقد عرف التنظيم الجماعي تطورا ملحوظا منذ صدور ظهير 30 شتنبر 1976 وتعزز هذا الميدان بالظهير رقم 1.02.297 الصادر في 25 رجب 1423 الموافق 3 أكتوبر 2002 بتنفيذ القانون رقم 78.00 المتعلق بالميثاق الجماعي، والذي وسع من اختصاصات رئيس المجلس الجماعي، حيث أصبح بإمكانه التعيين في جميع المناصب الجماعية بما فيها الوظائف العليا كما توضح ذلك مقتضيات المادة 54 من القانون رقم 78.00 المشار إليه أعلاه إلا أن تطبيقه يبقى مرهونا بصدور المرسوم الذي يحدد شروط وشكليات التعيين في هذه الوظائف. ومما لاشك فيه أن تأخير المراسيم التنظيمية في الصدور يحد من تطبيق مقتضيات القانون المشار إليه أعلاه.

من هذا المنطلق نسألكم السيد الوزير المحترم عن الإجراءات المتخذة من أجل تفعيل مقتضيات القانون رقم 78.00 المتعلق بالتنظيم الجماعي والمرتبطة بإصدار مراسيم تطبيقية مفعلة لظهير عمره ثلاثة سنوات. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الداخلية للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يجب الإشارة إلى أن الوزارة حرصت مباشرة بعد صدور الميثاق الجماعي الجديد على وضع مجموعة من الآليات الكفيلة بنجاح التجربة الانتدابية، تمثلت في إصدار عدة دوريات تفسيرية وتوضيحية لمقتضيات الميثاق الجماعي للسادة ولاة وعمال العمالات والأقاليم، مرسوم يحدد عدد المقاطعات وحدودها الجغرافية وأسماءها، مرسوم يحدد معايير توزيع المنحة الإجمالية للتسيير لفائدة مجالس المقاطعات، مرسوم يتعلق بتحديد التعويضات عن المهام والتمثيل الممنوحة لفائدة أعضاء مكاتب المجالس الجهوية ومجالس العمالات والأقاليم والمجالس الجماعية ومجالس المقاطعات الذي صدر بالجريدة الرسمية بتاريخ 10 فبراير 2005، مرسوم يقضي بتحديد شروط تعيين رؤساء الدواوين والمكلفين بمهمة لدى رؤساء مجالس العمالات والأقاليم وكذا رواتبهم الذي صدر بالجريدة الرسمية بتاريخ 10 فبراير 2005، هناك مشروع مرسوم يتعلق بتحديد شروط التعيين في الوظائف العليا للإدارة الجماعية الذي يوجد الآن في طور الدراسة، حيث أن الأمر لا يتعلق فقط بعملية تعيين الموظفين، بل يقتضي اعتماد إطار متكامل يشمل جل الجوانب المتعلقة بتدبير الموارد البشرية، بما فيها التوظيف والتعيين وملاءمة الموارد مع الوظائف، وكذا معايير التي يجب اعتمادها في هذا السياق.

إذن هذا المرسوم هو الآن تقدم جدا في الدراسة وإن شاء الله عن قريب غادي نقدمو واحد النظرة اللي هي نظرة كاملة اللي غادي تساعد باش هذا المرسوم الذي يخرج يكون عندو تأثير إيجابي في العمل الجماعي داخل كل الجماعات المحلية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا لكم السيد الوزير.

غير في إطار تفعيل مقتضيات الظهير المتعلق بالعمل الجماعي السيد الوزير نلتمس بالإخراج السريع لهذا المرسوم حتى يتم العمل على أجرأته وتنفيذه على أرض الواقع.

هناك إشكالية أخرى السيد الوزير ديال الحسابات الإدارية، هاذ الحسابات الإدارية تيتم الرفض ديالها من طرف عدة مجالس، وبالخصوص الجماعات القروية وكيتم الرفض ديالها عن طريق التصويت السري ولما تعرض على المجالس الجهوية للحسابات كيتم رفض الدراسة ديالها بعلة أنه عدم تعليل القرار المتخذ بشأنه والقرار هنا ما كيمكنش باش يعلل لأنه كاين سرية التصويت. وشكرا لكم معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.. إذن نمر للسؤال السادس الموجه إلى السيد وزير الداخلية حول الانتماء النقابي للمتصرفين والمتصرفات المساعدين العاملين بوزارة الداخلية للمستشارين المحترمين السادة محمد العشاب، خالد لهوير العلمي، أحمد أحميس، محمد بورمان، محمد دعيدعة، محمد لشكر، مصطفى الشطاطبي، عبد المالك أفرياط، عبد الكريم عصمان، عبد الرحيم الرماح.

المستشار السيد محمد لشكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الأخت والإخوة المستشارين،

تتوفر الجماعات المحلية بمختلف أنواعها على حوالي 6000 متصرف ومتصرف مساعد والذين يخضعون لمقتضيات النظام الأساسي لمتصرفي وزارة الداخلية الصادر بشأنه الظهير الشريف رقم 1.63.038 الصادر بتاريخ فاتح مارس 1963 غير أنه بمقتضى المادة 15 منه تحرم هذه الفئة من الموظفين من حق الانتماء النقابي، الشيء الذي يتعارض مع حرية الانتماء المضمون بمقتضى دستور المملكة لسنة 1996.

في حين يسمح لهذه الفئة بالانتماء السياسي وبالترشيح للاستحقاقات البرلمانية والجماعية، بل هناك من يتحمل المسؤولية في تدبير الشأن المحلي.

وانطلاقا من هذا السيد الوزير، نسائلكم ما هي التدابير التي تنوون اتخاذها في حق هذه الفئة للسماح لها بممارسة حقها النقابي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الداخلية للجواب عن السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

الفصل من الظهير الشريف لفاتح مارس 1963 هذا الفصل يؤكد أنه لا يجيز للمتصرفين ولا للمتصرفين المساعدين لوزارة الداخلية أن يؤلفوا نقابة ولا أن ينتموا إليها. ويهدف المشرع من سن هذا المقتضي إلى الحفاظ على استمرارية مرافق الدولة وتفعيل مبدأ حياد الإدارة على اعتبار أن طبيعة المهام الموكولة لهذه الفئة تتنافى مع كل انتماء سياسي أو نقابي، فهي تشرف على تدبير بعض المرافق العمومية التي تكتسي طابعا هاما واستثنائيا في بعض الأحيان. كما أنه لا يمكن لها أن تكون في حالات أخرى طرفا وحكما في نفس الآن عند ممارستها لبعض المهام المسندة إليها بحكم القانون. وكيفما كان الحال فإن عدم السماح لهذه الفئة من الانتماء والعمل النقابيين لا يعني استثناءها من الاستفادة من الحقوق والمكتسبات التي يحصل عليها باقي المتصرفين والمتصرفين المساعدين في إدارات ومؤسسات عمومية أخرى.

وفضلا على ذلك فإن نفس الفصل الذي يمنعها من تأسيس النقابة والانتماء إليها يمنحها حق التكتل داخل الإدارة لحماية مصالحها المعنوية والمادية، وهو ما من شأنه أن يعوضها بشكل واسع وفعال عن هذا المنع.

وفيما يخص المتصرفين والمتصرفين المساعدين العاملين بالجماعات المحلية فإنه في إطار مراجعة المقتضيات التنظيمية المتعلقة بالموارد البشرية للجماعات المحلية ستتم دراسة السبل الكفيلة بإلحاق هذه الفئة من الموظفين بالنظام الأساسي المشترك بين الإدارات العمومية، وبالتالي تكون لهم نفس الحقوق والواجبات المنوطة بباقي موظفي الإدارات العمومية.

وتجب الإشارة إلى أن هذه العملية تقتضي تعميق النظر خاصة أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار جميع الحقوق التي سبق وأن حصلت عليها هذه الشريحة من الموظفين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مصطفى الشطاطبي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

حقيقة لا يمكن أن نريد لإدارة موظفين فيها تينتميو فيها لنفس الأسلاك الإدارية وتينتميو فيها لموظفي الدولة أن تشكل استثناء، والحال أنه هناك قرارات بما فيها القرار ديال منظمة العمل الدولية ديال87 أظن أنه يبيح لجميع العاملين بمن فيهم حاملي السلاح بأن يدخلوا في إطارات نقابية فبالأحرى حرمان موظفي الدولة الذين لا يحملون السلاح من حقهم في الدخول أو الانتظام في إطارات نقابية حتى هذا الحق يبيحه القانون المحلي وأيضا القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.

فلا يمكن والحال أننا في مرحلة الإصلاحات الكبرى حتى على مستوى التشريع وبلادنا تعيش مرحلة الانتقال الديموقراطي أن تظل وزارة الداخلية قامعة للحريات، مانعة للعمل النقابي، الموظفين كما أشرتم لهم السيد الوزير موظفين مشتركين ما بين الوزارات اليوم هناك قانون موجود يبيح للموظف أن ينتقل بين وزارة وأخرى، تتصوروا معي أن هناك موظفا ينتمي إلى إطار نقابي أصبح يعمل في وزارة الداخلية، هل نمنعه من هذا الحق؟

هناك تناقض صارخ، السيد الوزير، مع المعاهدات الدولية التي يلتزم بها المغرب في هذا المجال، هناك تناقض صارخ مع قرارات منظمة العمل الدولية، هناك تناقض صارخ مع الدستور.

السيد الوزير، يجب أن نعمل على ملاءمة تشريعاتنا والقوانين الأساسية المتعددة كثيرا وأن نحترم الدستور وأن لا نعمل على تقييد الحريات أونمنع أيا كان من حقه في الانتماء للعمل النقابي، لأننا كما قلت وأشرت في مرحلة الإصلاحات الكبرى يجب أن نعطي الأولوية للإصلاح لممارسة الموظفين حقوقهم، اليوم قطعنا أشواطا على مستوى الحقوق المدنية والسياسية السيد الوزير، واليوم نتكلم على إعطاء الأولوية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خصنا نبرزو هاذ الأولوية في هذا المجال بالسماح للموظفين بالانتماء النقابي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد.

السيد وزير الداخلية:

اللي بغيت أشير له هو أن عدد المتصرفين والمتصرفين المساعدين اللي تيشتغلوا في الجماعات المحلية تيبلغ عددهم تقريبا 10000 منهم 77% اللي هما تابعين تيخضعوا للظهير الشريف المتعلق بالنظام الأساسي الخصوصي للمتصرفين لوزارة الداخلية واللي تيطبق عليهم هذا القرار، منهم 23% الذين يخضعون للنظام الأساسي المشترك بين الإدارات العمومية واللي بطبيعة الحال لهم نفس الحقوق والواجبات المنوطة بباقي موظفي الإدارات العمومية،

إذن الإشكالية المطروحة: كيفاش هاد 77% اللي هم تابعين للنظام الخاص بمتصرفي وزارة الداخلية، يمكننا نشوفو كيفاش نطبقو عليهم نفس الظهير اللي هو مطبق لصالح موظفي الدولة، وهذه هي الدراسة اللي نحن منكبين عليها الآن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. ننتقل إلى السؤال السابع الموجه إلى السيد وزير الداخلية حول التأخير الذي يطال الإفراج عن الضريبة على القيمة المضافة المخصصة سنويا لفائدة الجماعات المحلية للمستشارين المحترمين السادة: محمد عذاب، ابراهيم فضلي، إدريس مرون، حسن قيشوحي، مصطفى الرداد، لحسن أمزوغ، الهاشمي السموني، عبد الرحمان لبدك، بوسلهام بيتة. الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد إدريس مرون:

إن الجماعات المحلية عموما والقروية على وجه الخصوص تعتمد على إمدادات وزارة الداخلية، بل يكاد يكون هذا المورد هو الوحيد بخصوص عدد من الجماعات القروية، هذه الإمدادات يتم الإفراج عنها حسب 3 أشطر، الأول في شهر مارس أو يونيو وهي لا تمثل

إلا 15% على الأكثر من الحصة الممنوحة والثانية في غضون غشت أو شتنبر والثالثة في دجنبر.

إن وثيرة هذا الإفراج لا تتماشى والمتطلبات اليومية للجماعات، مما لا يساعدها على القيام بمهامها على الوجه الأكمل وأداء ديونها في الأوقات المحددة لها تجنبا غرامات قد تتعرض لها.

ألا فكرتم السيد الوزير في طريقة أخرى لتمكين الجماعات القروية على الخصوص من الموارد المخصصة لها في وقت أنسب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الداخلية للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

تجدر الإشارة أن توزيع منتوج الضريبة على القيمة المضافة يتم على ضوء الاستخلاصات الفعلية لهذه الضريبة، والتي تتم على شكل أقساط شهرية خلال السنة.

وبالنظر إلى المسطرة المعمول بها في مجال المراقبة المالية فإن عملية التوزيع كانت تعرف بالفعل بعض التأخيرات، حيث أن بعض الحصص كان لا يتم الإفراج عنها إلا في شهر دجنبر.

وحرصا من هذه الوزارة على تمكين الجماعات من التوفر على حصتها في آجال تسمح بتنفيذ التزاماتها المالية، اعتمدت المصالح المختصة منذ سنة 2005 عدة إجراءات ترمي إلى تسريع وثيرة الإفراج، وخاصة بالنسبة للجماعات التي تعتمد ميزانيتها بالأساس على حصة الضريبة على القيمة المضافة. وتتجلى هذه الإجراءات فيما يلي:

- حصر عملية الإفراج في 4 أشطر، ويتم تحويل الشطر الأول في شهر فبراير والشطر الرابع قبل نهاية شهر أكتوبر؛
- وضع قرار إجمالي واحد للإفراج عن كل شطر عوض إعداد قرارات فردية للإفراج؛
- تسخير الإعلاميات كوسيلة لموافاة الخزينة العامة بالمعطيات الخاصة بالإفراجات؛
- اللجوء إلى أسلوب الإفراج المباشر لفائدة الجماعات القروية بدلا من الإفراج عن حصصها عن طريق ميزانيات العمالات والأقاليم. وعلى ضوء هذه التدابير وموازنا مع التعجيل بالمصادقة على الميزانيات في بداية السنة المالية، فقد عرف تنفيذ الميزانيات خلال السنتين الأخيرتين تحسنا ملحوظا مكن الجماعات من صرف ميزانيتها وفق ما تمليه حاجياتها والتزاماتها المالية.

وتجدر الإشارة أنه بالنسبة للسنة الجارية فقد تم الإفراج عن حصص الجماعات القروية، الشطر الأول 30% في شهر فبراير، والشطر الثاني 30% في شهر أبريل والشطر الثالث 30% في شهر يونيو والشطر الرابع والأخير 10% في شهر أكتوبر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس مرون:

أولا نسجل هذه الايجابيات السيد الوزير ونشكركم عليها وسنتابع المستجدات ديالها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. ونمر إلى السؤال الثامن الموجه إلى السيد وزير الداخلية حول الرخص القبلية والبعدية للمشاريع الاستثمارية للمستشارين المحترمين السادة لحسن عباد، حميد كوسكوس، بوطاهر البوطاهيري، إدريس مرون، لحسن أمزوغ، أولعيد الرداد، عبد الحميد السعداوي، سيدي صلوح الجماني، عبد الرحيم الشرقاوي، بوعياد الطيبي، فليتفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

معالي الوزير المحترم،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

راهنت الحكومة على أن تشجيع المقاولات هو الحل الأمثل بل الأوحد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد وراهنت على الاستثمارات الوطنية مع عدم الاستهانة بالاستثمارات الأجنبية.

وإذا كانت الإدارة هي المعرقل الأساسي في مرحلة بناء المشروع من حيث تعدد المتدخلين، وعملت الحكومة على السير في اتجاه الشباك الوحيد والمخاطب الوحيد فإن عمق ملف تكوين ملف المشروع لازال هو هو.

وللتوضيح أكثر فإن المشروع يسبقه طلب الترخيص، والترخيص يطلب حسب القوانين التنظيمية وأحيانا حسب مزاج المسؤول الإداري والإدلاء بكثير من الوثائق والأوراق وعقد كثير من الاجتماعات، والاستفسارات، وينتهي الأمر في المرحلة الأولى بمنح ترخيص مؤقت ويبدأ المقاول أو المستثمر في بناء المشروع بمصاريفه ونفقاته وقروضه وعماله وواجب هذه الرخصة مؤقت مع العلم أن المشروع لازال لا ينتج وتستمر مرحلة المخاض هذه سنة أو سنة ونصف قبل ولادة المشروع، عندها تنتهي الرخصة الأولى المؤقتة، ونبدأ في البحث عن الرخصة الثانية التي تبقى مؤقتة وسنوية، فتخضع الاستثمارات لمزاج شخص يقول أنه يمثل الإدارة أو الآخر يقول أنه يمثل الإدارة، وقس على ذلك.

ولا تسأل عن حالة المستثمر الذي يؤدي أجور العمال وأقساط البنك وفوائده إلخ. ولا نتخلف معكم أن الأمر يتعلق بنظام يشبه نظام الرخص، فهو نظام لا يعد يساير العصر من جهة وهو نظام استعماري من جهة ثانية، إنه نظام يضع الميزان في عنق المواطن الذي يفقد الحرية التي هي أساس كل ابتكار واستثمار والمثال على ذلك ضوابط المقالع وضوابط التجزئات والضوابط المتعلقة كلها بالمجال الصناعي وغيرها كثير.

ولكل ما سبق نسألكم السيد الوزير قبل تعديل التشريع المتعلق بالموضوع لماذا لا تقع مراجعة الضوابط التنظيمية في انتظار تعديل القوانين المتعلقة بها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارين،

كما لا يخفى عليكم فميدان الاستثمار في بلادنا يحظى بأهمية خاصة، وذلك لما يشكله من دعامة أساسية في مجال خلق الثروات وتحقيق التنمية المشهودة، فقد جاءت الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى السيد الوزير الأول بتاريخ 9 يناير 2002 لتكرس مبدأ التدبير اللامتمركز للاستثمار وتخول للمراكز الجهوية للاستثمار مهمة أساسية، تتجلى في مواكبة المستثمر ومساعدته على خلق مقاولة.

وقد مكن إحداث هذه المراكز من جهة أولى من تقليص المدة الزمنية لإحداث مقاولة من شهرين أو أكثر إلى ما يقارب 48 ساعة ومن جهة أخرى من تحسين جودة الخدمات المقدمة لفائدة المستثمرين الوطنيين والأجانب.

وفيما يخص تبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بالاستثمار، وبالخصوص تلك التي تهم موضوع تساؤلكم لابد من التذكير والتعريف بعمل اللجنة الوطنية التي سهرت على إعداد دليل المساطر الإدارية المتعلقة بالاستثمار موضوع منشور السيد الوزير الأول بتاريخ 26 يونيو 2006 وقد مكنت أشغال هذه اللجنة التي ضمت في تشكيلتها مختلف الوزارات المعنية بالموضوع من توضيح وتقنين المساطر الإدارية لما يفوق 50 مسطرة متعلقة بالاستثمار، وهذا ما غيخليش هذا المشكل ديال المساطر يبقى على ميزاج شخص أو أشخاص معينين.

ويندرج عمل هذه اللجنة في إطار التوجه العام القاضي بتبسيط المساطر الإدارية، وتوسيع مجال التدبير اللامتمركز للاستثمار باعتبارهما رهانين أساسيين لتحفيز ودعم الاستثمار ببلادنا، علما أن المحطة المقبلة تتوخى حذف كل المساطر والمراحل التي لا يستوجبها نص صريح.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد المستشارين في إطار تعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

في الواقع ما بقى لي ما نعبر لأن كل ما كنا كنتظرو جواب معالي وزير الداخلية وكنشكركم جزيل الشكر وكنتمناو إن شاء الله أن الاستثمار يزيد إن شاء الله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. إذن نمر إلى السؤال التاسع والأخير الموجه إلى السيد وزير الداخلية حول التطهير السائل للمستشارين المحترمين السادة: محمد أبو الفراج، جمال بنربيعة، رفيق بناصر، عبد اللطيف أبدوح، محمد لفحل، فليتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين،

لا أحد يمكنه أن ينكر التحولات والدينامية المتميزة التي تعرفها المدن والحواضر والتطور الديموغرافي المصاحب وارتفاع نسب الساكنة الحضرية على حساب الساكنة القروية وهي ظاهرة صحية وطبيعية عاشتها العديد من المجتمعات المتقدمة.

ولعل السيد الوزير هذه النهضة العمرانية الواضحة والمتسارعة داخل مجالنا الوطني يجعلنا نتساءل هل تواكبها الانجازات المصاحبة والضرورية المتعلقة بالبنيات التحتية، وفي مقدمتها التطهير السائل والصلب.

ولقد اتضح من خلال التشخيص أن العديد من الجماعات تعيش عدة مشاكل على مستوى تدني خدمات تصريف تطهير السائل والصلب ويتجلى هذا بوضوح عند المرور ببعض المدن والمراكز الحضرية، حيث انبعاث روائح كريهة ناهيك عن الانعكاسات السلبية صحيا وبيئيا على الساكنة.

وكمثال على ذلك السيد الوزير الجماعات الحضرية للزمامرة بإقليم الجديدة التي تلقي بنفاياتها بكل من الجماعتين القرويتين الغنادرة أولاد سبيطة.

كذلك السيد الوزير ألا ترون معي أنه آن الأوان للاهتمام بهذا الملف البيئي الصحي الأساسي، والذي يعتبر من الركائز الأساسية للتمدن والإسراع بمعالجة هذه المعوقات البيئية والصحية التي لا تقبل إطلاقا التأجيل، خصوصا وأمام ما تعرفه الحواضر المغربية من نمو وأهمية وطنية ودولية، وكمثال على ذلك مدينة مراكش.

ولهذا من أجله السيد الوزير المحترم نسائلكم عن ماذا أعدت الوزارة من أجل توفير الشروط الصحية والبيئية الأساسية لساكنة التجمعات الحضرية التي تعاني خصاصا واضحا في هذا المجال أي مجال تطهير الصلب والسائل.

وشكرا السيد الرئيس، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الداخلية للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس. السيد والسادة المستشارين المحترمين.

إن التطور العمراني الذي تعرفه حواضر بلادنا يستلزم مجهودات خاصة لجعل البنيات التحتية تواكب هذا التطور.

فيما يخص تطهير السائل والصلب فالوزارة تولي اهتماما خاصا للنهوض بهذين القطاعين ودعم الجماعات المحلية لإنجاز الدراسات والمشاريع التي يستوجبها تحسين تدبير المرفقين.

وهكذا فقد أعطت الوزارة انطلاق لبرنامج وطني لتطهير السائل الذي تم إعداده بشراكة بين وزارة الداخلية ووزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة يهدف أساسا إلى تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين كقطاع تطهير السائل، وذلك لرفع نسبة الربط بشبكة التطهير إلى 80% وكذا الحد من التلوث الناتج عن صرف المياه العادمة في الوسط الطبيعي بنسبة 60% ويشمل هذا البرنامج 260 جماعة ومركز استثمارات تبلغ 34 مليار درهم في غضون 15 سنة.

ومن ضمن التدابير التي من شانها أن توفر ظروف نجاح البرنامج الوطني للتطهير فشهدت بموجب القانون المالي لسنة 2007 صندوق خاص لتطهير السائل هدفه دعم تمويل المشاريع المتعلقة بهذا القطاع.

كما سينطلق قريبا برنامج وطني لتدبير النفايات الصلبة والمطارح العمومية تم إعداده بشراكة بين وزارة الداخلية ووزارة إعداد التراب الوطني الوطني والماء والبيئة، ويهدف إلى استئصال المطارح العشوائية وترميمها وإعادة تأهيلها وإنجاز مطارح المراقبة والرفع من جودة خدمات النظافة وجعلها أكثر حرفية. وتقدر كلفة هذا البرنامج الذي يمتد على 15 سنة ب37 مليار درهم.

ونظرا للطموح الذي يطبع هذين البرنامجين ولاعتمادهما مدى طويل لمعالجة هذه الإشكاليتين فإن تظافر جهود الشركاء من دولة وجماعات محلية أصبح ضروريا لضمان إنجازهما وتوفير الشروط الميدانية وظروف التمويل الملائمة، علما أن الوزارة تخصص سنويا مبالغ هامة لدعم الجماعات التي لا تستطيع توفير حصتها في إنجاز مشاريع متعلقة بتطهير السائل والصلب.

وعلى المثال الذي جاء في سؤالكم الذي يهم جماعة الزمامرة والجماعات المجاورة لها فقد تم الشروع مؤخرا في استغلال مطرح مراقب جديد مشترك للنفايات بتراب الجماعة القروية لمولاي عبد الله، وبدأ يستقبل النفايات مدينة الجديدة وجماعة مولاي عبد الله على أن تستفيد من هذا المشروع باقي الجماعات والمراكز الراغبة في نقل نفاياتها إلى المطرح الجديد لاحقا مع ترميم وإصلاح المطارح العشوائية.

أما الجماعات التي يتعذر ضمها إلى المشروع الحالي بسبب بعدها فسيتم إنجاز مشاريع أخرى مشتركة فيما بينها من شأنها أن تحد من معضلة النفايات في المنطقة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد أبو الفراج:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات المهمة بالنسبة لتطهير السائل أو تطهير الصلب والمثال اللي أعطيناكم السيد الوزير هو فعلا غير مثال من جملة واحد العدد ديال الجماعات التي تتخبط في نفس المشاكل. وكذلك الواقع أن الدولة مشت في واحد المسار مهم فيما يخص هذه القضية ديال الخزان، إلا أن بعض الجماعات الواقعة مع كامل الأسف.. إذا قلنا المطرح اللي تدار جديد في الجديدة اللي كنفتخرو به كإقليم الجديدة وكنفتخرو به كمغاربة لأنه ينافس أو يضاهي مطارح الدول المتقدمة فإن الجماعات الحضرية في المدن الصغرى، في الواقع ملي كيتداروا شي تجزئات سكنية ما كنراعيوش أشنو اللي غادي يجي من وراء السكن اليوم التالي كيكون ذاك السائل اللي كيمشي الجماعات المجاورة كتكون ضحية، وخاصة أن الجماعات المجاورة كتكون فيها كثافة سكانية أي مركز من المراكز ديال المدن الصغيرة كتلقى الدواوير أو الجماعات المجاورة كتكون فيها كثافة سكانية كبيرة، وبالتالي كيوقعوا المشاكل هذا اللي كيخلي أنني نعاودو نديرو واحد التساؤل- السيد الوزير- حول دور سلطة الوصاية فيما يخص بعض الجماعات ما كتواكبش، يعني مجالس ما كتواكبش هذا التطلع ديال البدولة، يعني أن الدولة باغي أنها تحل مشاكل الساكنة ولكن يقع مشكل ما بين الأغلبية ديال المجلس أو المعارضة اللي معه أو الأغلبية نفسها ويقع تزايد فيما يخص أننا نتعطلو عام أو عامين، وبالتالي كنتظرو حتى تكون الموافقة ديال المجلس، ألا يليق أننا نشوفو على أساس أن في مثل هذه المواضع اللي كتكون مهمة بالنسبة للساكنة ناخذو فيها قرار كسلطة وصاية أننا ما نبقاوش نتسناو المجلس لأن هذا المشكل ديال الساكنة، ماشي ديال عشرة الناس. بالنسبة لنا السيد الوزير نتمناو أننا ناخذو الإجابة فيما يخص هاذ الموضوع ديال هذه المشاكل اللي تطرح.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

اللي بغيت نشير لو هو أنه كاين واحد القانون اللي كيحدث في إطار قانوني للحماية من الأضرار الناجمة عن النفايات ومن آثارها السلبية على الإنسان والبيئة، وهذا القانون كيلزم باش كل الجماعات تدخل في إطار تهييء مشاريع لحل مشكل هذه النفايات على أساس هذا القانون بشراكة مع الجماعات باش نتقدمو في إنجاز هذا المخطط اللي هو مخطط على أمد متوسط وطويل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. باسمكم نشكر السيد وزير الداخلية على مساهمته معنا، وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع التجهيز والنقل وعددها ثلاث أسئلة. السؤال الأول موجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول حالة الطرق الرئيسية بالمناطق الجنوبية للمستشارين المحترمين السادة عبد اللطيف أوعمو، محمد تاضومانت، محمد الزعيم، لحسن أكوجكال، جناح مولاي عبد العزيز، محمد أخطور،

محمد صالح اقميزة، أحمد الرحموني، أحمد الشوفاني، محمد الرحموني، محمد تالموست، أحمد الطاهري.

السيد المستشار:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

لا أحد يجادل أن ما قامت به حكومتكم خلال السنوات الأخيرة في مجال إنجاز الطرق الرئيسية يعتبر من المنجزات الأساسية بخصوص ما يهم الطرق السيارة، إلا أن سياسة بناء الطرق مرتبطة أساسا بالمردودية والنجاعة في الميدان الاقتصادي باعتبار الدور الكبير لقطاع النقل للربط بين مختلف المناطق والأسواق داخليا وخارجيا، وما يتطلبه من مواصلات ومجهود الإصلاح والتشوير والعناية المستمرة.

وفي هذا الإطار فإن المناطق الجنوبية عرفت نمو ملحوظا بالخصوص في مجال الصيد البحري والتجارة وهما ركيزتان أساسيتان للاتصال بالمناطق إن لم نقل الاقتصاد الوطني باعتبار أهمية تصدير المنتوجات البحرية عبر الطرق البرية من موانئ المناطق الصحراوية نحو شمال البلاد، بالإضافة طبعا للنقل الكثيف للمسافرين، مما يتطلب وجود طريق في حالة جيدة لاستيعاب هذه الكثافة غير أن الطريق الوحيدة الرابطة بين المناطق الجنوبية الصحراوية والمناطق الجنوبية والغرب والوسط الغربي طريق كلميم-تزنيت وطريق أكادير-إمنتانوت ذو وضعية خطيرة تهدد مردودية النقل بشموليته، حيث تتزايد الناقلات المقصورة بجانب الشاحنات الطويلة، وحافلات نقل المسافرين في ظروف جد سيئة بسبب سيولة الزيوت السمكية، وما تسببه من انزلاقات خطيرة للشاحنات عبر ممرات وعرة وصعبة تخترق الجبال ميرغت وبني مغال وأمسكروط خاصة في فصل الشتاء. ولذلك نسائلكم السيد الوزير عما خصصته وزارتكم لمعالجة إشكالية هذه الطرق في أمد قريب أو متوسط.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير التجهيز والنقل للإجابة على السؤال.

السيد كريم غلاب وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة المستشارة،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

فكما تعلمون تولي حكومة صاحب الجلالة أهمية بالغة لقطاع الطرق وفي جميع الأقاليم وفي أقاليم الجنوب على الخصوص، فيبلغ طول الشبكة الطرقية بهذه المناطق الجنوبية ما مجموعه 16 ألف 970 كلم منها 6866 مبنية ومعبدة، مما يجعل هذه الشبكة في حالة جيدة إلى مقبولة بنسبة 79%. وهذا المعدل إذا قارناه بمعدل الشبكة الوطنية كنلقاو فقط 64% إذن هذه الشبكة لها نسبة حسنة أكثر من المعدل الوطني، فهذه المناطق استفادت خلال البرنامج الوطني الأول للطرق القروية ببناء 2648 كلم من الطرق، كما ستستفيد في إطار البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية الذي انطلق في نهاية السنة الماضية، والذي سيدوم عشر سنوات ستسفيد من 4029 كلم، إذن تحسن بطبيعة الحال بالنسبة لطول هذا البرنامج مقارنة مع البرنامج الماضي. وأذكر بأن هذا البرنامج سيفك العزلة على 260 ألف نسمة خلال تنفيذ هذا البرنامج، أوبعبارة أخرى إلى 26 ألف مواطن مغربي كل سنة.

ففيما يخص الطريق موضوع السؤال الذي يتعلق بالطريق الوطنية رقم 1 الرابطة بين تزنيت وكلميم على طول 215 كلم، وهي تتكون من مقطعين المقطع الذي ينتمي إلى إقليم تزنيت طوله 48 كلم، حالة هذا المقطع جيدة بنسبة 81%، وهي قادرة على استيعاب حركة المرور المتواجدة في هذا المقطع التي تصل إلى 2700 كلم، المقطع الموالي التابع لإقليم كلميم طوله 167 كلم كذلك النسبة ديالو حسنة وجيدة بنسبة 67% ومستوى حركة المرور على هذا الطريق يبلغ ما بين 1600 إلى 2600 عربة في اليوم.

هذه المقاطع الطرقية عرفت إنجازات مهمة خلال فترة 2003-2006 وستعرف كذلك برامج مقبلة لتحسين حالة هذه الطرق أذكر بالنسبة للمستقبل غلاف مالي يصل إلى 4.61 مليون درهم

لإنجاز أشغال التكسية السطحية على طول 9.5 كلم، كذلك غلاف مالي ديال 1.9 مليون ديال الدرهم دائما في إطار الصيانة الطرقية، كما تمت برمجة تقوية مقاطع متعددة من هذه الطريق على طول 50 كلم بغلاف مالي يصل إلى 28 مليون درهم.

كما تحظى هذه الطريق بكل الاعتناء في مجال السلامة الطرقية من شحن الأكتاد، من عملية التشوير العمودي والأفقي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

السيد المستشار:

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابه وعلى المعلومات التي زودتمونا بها. وأريد بالمناسبة أن أثير انتباهكم إلى النقص الكبير في علامات المرور والتوجيه ليس فقط في الجنوب، بل في المغرب كله وسيكون من المستحب وضع بعض اللوحات التوجيهية مثل سبحان الله، أذكروا الله، الله أكبر أو غير ذلك من العبارات ذات التوجيه الديني النبيل.

كما نشير السيد الوزير أن عملية الصيانة لا تتم بالشكل المطلوب، فالحواشي والحواجز مثلا يكون بناؤهم هشا يسقط بأدنى اصطدام. ونشير كذلك أن منذ ثلاث سنوات فالأشغال قائمة بين الطريق أمسكروط وأكادير لكن دون جدوى، فمازالت الحوادث قائمة والإشارات قائمة تزيد من المشاكل. نرجو منكم السيد الوزير العمل على إتمام هذه الأشغال في أقرب الآجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

فقط للإشارة وتكميل الجواب ديالي وفي إطار التعقيب أعطي فقط بعض المعطيات لأن السيد المستشار أشار إلى قلة التدخلات في مجال الصيانة الطرقية، فقط أقول على المستوى الوطني 50 في المائة من ميزانية التجهيز والنقل في مجال الطرق تخصص للصيانة الطرقية واللي كيبين أنه هي سياسة تعطي نتيجة هو أنه نسبة الطرق اللي هي حسنة أو جيدة تتحسن سنة بعد سنة والنسب اللي أعطيت بالنسبة لطرق الجنوب هي أحسن من المعدل اللي تكلمت عليه سابقا بحيث تصل إلى 79% و80% مقارنة مع 64%.

بالنسبة للطريق الوطنية رقم 1 مثلا سنة 2003-2006 تم تقوية 25 كلم وتكسية سطحية على طول 4 كلم بتكلفة تصل إلى 11 مليون درهم مع إعادة بناء قنطرة على واد أم عشار، وكذا بناء حواجز وقائية بتكلفة تصل إلى1.9 مليون ديال الدرهم، كما قمنا بالإضافة إلى تعزيز تجهيزات السلامة الطرقية على طول المقطع بناء حواجز تشوير المنعرجات، وكذا أشغال التشوير الأفقي على طول 170 كلم بتكلفة تصل تقريبا إلى مليون ديال الدرهم.

كما تم شحن الأكتاد على طول 44 كلم في مقاطع متعددة بغلاف مالي بلغ 1.26 مليون درهم، هذه تفاصيل ديال واحد الطريق وطنية بطبيعة الحال ولكن عندها نفس الأرقام وأرقام مماثلة بالنسبة للشبكة الطرقية الوطنية، مما يبين الاهتمام الكبير في مجال الصيانة والتشوير والسلامة الطرقية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير نمر إلى السؤال الثاني موجه أيضا إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول ملفات مدربي السياقة للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، مولاي الحسن الطالب، بوشعيب هلالي، عبد الجبار بوملحة، محمد العلمي، عبد الوهاب بلفقيه، دحمان الدرهم، عمر مورو، أحمد العاطفي، حسن أكليم، علي سالم الشكاف، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد مولاي الحسن الطالب:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

منذ عدة سنوات نلاحظ أن ملفات مدربي السياقة موضوعة لدى وزارتكم الموقرة والراغبين في اجتياز الامتحان والحصول على شهادة مهنية تمكنهم من مزاولة عملهم في ظروف عادية وقانونية لم يتم لحد الآن التجاوب معها، وذلك بتنظيم هذا الامتحان الذي تم تجميده منذ عدة أعوام، علما أن هذه الشهادة ستمكن المشغلين من التعامل مع أطر كفأة ومسؤولة من جهة، وستساعد هذه الفئة من ولوج

سوق الشغل في ظروف سليمة وليكن في علم سيادتكم أن أصحاب هذه الملفات شباب مغاربة تابعوا دراستهم في مدارس التكوين المهني، وحصلوا على شهادة مهنية من هذه المؤسسات ويشتغلون بمدارس تعليم السياقة ولكن دون ضمانات قانونية تضبط حقوق صاحب الورشة أو المدرب، فهل يعقل معالي الوزير في زمن تفشي البطالة ومعاناة الشباب المتعلم من البحث عن الشغل أن تجمد هذه الامتحانات دون سبب وأن تترك هذه الفئة عرضة للضياع والقطاع عرضة للفوضى.

وحتى إن كانت وزارتكم الموقرة تهيء في الموضوع أرضية جديدة للامتحانات المهنية المذكورة، فإننا نرجو منكم ألا تطبق على مرشحي مدارس التكوين المهني المعنيين الذين ترشحوا للامتحانات ما يزيد عن أربع سنوات وأن تخص الأساليب الجديدة في الامتحانات فقط للمرشحين الجدد بعد أن تسوى وضعية القدامى منهم.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

السادة المستشارين المحترمين،

جوابا على هذا السؤال بغيت أولا نذكر بأن امتحان شهادة الكفاءة المهنية لمدرب تعليم السياقة منظم بمرسوم رقم 2.95.806 بتاريخ 6 يناير 1999 وهذا المرسوم يقضي باشتراط توفر المرشحين لهذا الامتحان على شهادة تقنية أو شهادة تقني في ميكانيك السيارات أو في الميكانيك الفلاحية أو هما معا أو شهادة تقني مدرب لسياقة السيارات المسلمة من لدن مؤسسة التكوين المهني أو أي شهادة مماثلة.

إذن كاين هاذ الشروط التي هي شيئا ما مرتفعة ولكن موجودة في هذا المرسوم وبعد استيفاء هذه الشروط يتم تنظيم الامتحان ليتم تسليم شهادة الكفاءة باش يمارس المهنة ديال مدرب السياقة، فبناء على هذا المرسوم قمنا بالإجراءات الآتية:

في إطار تنسيق مع المهن ومع الجمعيات المهنية التي تؤطر سواء قطاع النقل التي عندها خصاص في مجال هذه الفئة من الكفاءات، وكذلك مع جمعيات سيارات التعليم، فالأمر الأول أننا قمنا بإحداث شعبتين من التكوين تهم تعليم السياقة والفحص التقني بمعهد الدارالبيضاء تابع لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل هذا يعني إجراء أولي اللي أعطى نتائج لأنه تمكنا من إحداث هذه الشعبة باش نكونو كفاءات يعني بواحد المستوى عالي مقارنة مع ما كان يحدث سابقا.

تجدر الإشارة إلا أنه تم إلى حد الآن تكوين ما مجموعة 30 مدرب لتعليم السياقة من ضمن المرشحين الذين تم تلقي طلباتهم باش يجتازوا الامتحان السالف الذكر، وسننظم هذا الامتحان قبل نهاية هذه السنة. إذن المشكل بالنسبة لهذه الفئة غادي يحل بطريقة نهائية قبل نهاية هذه السنة، ولكن لدعم نفس الحاجيات ولسد هذه الطلبات لفئات أخرى في إطار نقاش مع مهنيي سيارات التعليم اتفقنا على أساس أننا سنفتح كذلك أبواب الوزارة لتنظيم الامتحان للفئات التي كانت تقوم بهذه المهنة وتستغل هذه المهنة لمدرب سيارة التعليم قبل سنة 1999 تاريخ صدور المرسوم السالف الذكر.

فلحد الآن توصلنا ب1000 مرشح وحددنا بعض الشروط بطبيعة الحال وحتى الآن هناك 200 مرشح التي تستوفي الشروط واللي غادي تسلم لهم فيما بعد رخصة مؤقتة إلى حين تنظيم الامتحان، فبالتالي غادي يكون واحد التنفس جديد في هذا المجال ووجود كفاءات جديدة في هذا السوق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي الحسن الطالب:

شكرا السيد الوزير. لا يسعنا في الحقيقة إلا أن نتقدم بخالص تشكراتنا للاهتمام والتعامل معنا وللتجاوب معنا في جميع المواضيع التي نتقدم بها لكم وعلى المجهودات التي تبذلونها للنهوض بقطاعكم الحيوي، إلا أننا نود أن نثير انتباهكم أن تعملوا على عدم إقصاء عنصر الخبرة من تطوراتكم الجديدة والاهتمام بالمدربين القدامى

الذين خدموا ولازالوا يخدمون القطاع الحيوي وتسهيل المأمورية لإصلاح وضعيتهم. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. نمر إلى السؤال الثالث الموجه.. تفضل السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

أريد فقط أن أقول للسيد المستشار المحترم على أننا أعطينا بالطبع حتى نوع من الأسبقية لمن كان يمارس هذه المهنة واللي عندو تجربة طويلة، خصوصا اللي كانوا يمارسوا هاذ المهنة قبل 99 تعطات لهم هذا النوع من الأسبقية لأنهم غادي يحضاو بهذا الباب اللي فتحناه وتسليمهم هذه الرخص المؤقتة إلى حين تنظيم الامتحان.

وبغيت نذكر بأنه حتى في المشروع القانون الجديد ديال قانون السير أعدنا النظر في هذه المعايير وفي هذه القيود باش يعني نتمكنو باش نوسعو كل ما كان ممكن هذه المهنة التي يمكن لها أن تمتص بطالة لا بأس بها وتساهم في إصلاح قطاع النقل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. نمر إلى السؤال الثالث موجه كذلك إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول إشكالية الشحن وتأثيرها على عملية التصدير، للمستشارين المحترمين السادة المعطي بنقدور، أحمد بنيس، عبد السلام الهمس، الحبيب العلج، محمد المفيد، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

الأخت، الإخوة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس، نسعى جميعا إلى تشجيع المقاولات خاصة المختصة في المسائل التي تتصدر إلى الخارج، منها أولا تجلب العملة الصعبة، فيها قيمة مضافة، وكذلك خلق فرص للشغل للشباب، إلا أننا نلاحظ بعض مشاكل التصدير، نلاحظ بين فينة وأخرى تجمع الشاحنات في ميناء الدارالبيضاء لأن الشركات التي تقوم بشحن الشاحنات إلى الضفة الأخرى لا تقوم بواجبها كما يجب ويترتب على ذلك مشاكل مالية بالنسبة لرسو الشاحنات والسفن التي تأتي ولا تنطلق في وقتها، ثم هناك زبائن ينتظرون في الضفة الأخرى. فكثيرا ما نضيع الثقة للزبناء الذين يتعاملون مع المقاولين في المغرب.

لذلك السيد الوزير وضعنا هذا السؤال ما هي الإجراءات التي تتخذها أو ستتخذها الوزارة لإيجاد حلول لمثل هذه المشاكل لأننا دائما نسعى إلى تطوير التعامل، خاصة أننا في مواسم تصدير الخضروات والفواكه وكذلك الأسماك، فالاقتصاد يجب أن يكون مسهل والشركات يجب أن تكون متوفرة لكي نكون في الوقت المناسب ونسهل عملية التصدير وتشجيع المقاولة، هناك بعض العراقيل نريد من السيد الوزير أن يخبرنا هل هناك من إجراءات جديدة اتخذت في هذا المجال؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة للسيد وزير التجهيز والنقل للإجابة عن السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

جوابا على هذا السؤال بغيت نقول أولا على أن الحكومة تقاسم السيد المستشار الاهتمام ديالو بالمقاولات وبدعم الاقتصاد بصفة خاصة وبدعم الصادرات بصفة خاصة، وهذا نظرا للدور الكبير الذي يلعبه الاقتصاد، والدور الكبير الذي تلعبه المقاولات الخاصة في تنشيط سوق العمل وخلق فرص الشغل وإيجاد مناصب العمل فبطبيعة الحال، العديد من الإجراءات التي نقوم بها على العديد من المستويات تصب في هذا الاتجاه وهو تأهيل الاقتصاد ودعم الإقلاع الاقتصادي. فبمجرد توصلنا بهذا السؤال الذي يقول على أنه هناك تراكم في بعض الشاحنات المعدة للتصدير بميناء الدار البيضاء قمنا ببحث باش نشوفو هل هناك نوع من عدم التلاؤم ما بين عدد الشاحنات والطاقة الاستيعابية للبواخر وللسفن التي تستعمل في تصدير هذه المنتوجات، ولكن تبين على أن حسب المعطيات لدينا أن ليس هناك أي انتظار أو تأخير للبواخر المبرمجة في ميناء الدار البيضاء خلال الفترة التي تكلم عليها السؤال وأكثر من ذلك نسبة الملء أو معدل نسبة الملء ديال البواخر لنقل الشاحنات أو المراكب هي طرقية تصل نسبة الملء تصل إلى فقط 40 %، مما يدل على أن

هناك يعني فائض منطقة الاستيعابية الكافية لمواكبة المجهودات التي يقوم بها الاقتصاد المغربي والمقاولة المغربية في مجال التصدير.

على كل حال هذا السؤال الذي يهم التسهيل عن طريق قطاع النقل بما يحتويه من أنماط النقل والنقل البحري والمناولة المينائية والنقل الطرقي يعني بالطبع له دور كبير في مجال دعم القدرة التنافسية للمقاولات المغربية وتشجيع المقاولات المغربية في التصدير، فاسمحوا لي أن نعطي بعض الإجراءات التي نقوم بها في هذا المجال: أولا التحرير التدريجي للخطوط البحرية المنتظمة لنقل السلع اللي كان فيه نوع من التجميد سابقا تم التحرير ديالو عن أي شركة ديال النقل البحري تيمكن لها تفتح خطوط سواء خطوط جديدة أو تكثف مستوى المنافسة أو تنوع الخدمات في الموانئ التي توجد فيها خطوط النقل البحري، وهذا سيسهل المأمورية بالنسبة للشركات التي تقوم بالشحن، والشركات التي تقوم بالتصدير لأنه غادي ينوع المنتوج وغادي يقلص الأثمنة، وغادي يحسن المردودية.

كما كذلك نقوم بتشجيع لشركة النقل باش تنوع الخطوط باش تنوع الرحلات، باش ما يكونش فقط التركيز على ميناء من الموانئ، بل يكون واحد التوزيع ديال هاذ الخطوط والرحلات على كل الموانئ التي هي قادرة على استيعاب هذه الأنشطة.

وأخيرا إصلاح قطاع الموانئ كذلك من شأنه أن يرفع من مر دودية السلسلة اللوجستيكية في بلادنا للرفع من مستوى تنافسية المقولات المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد الرئيس في إطار التعقيب.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

شكرا السيد الوزير على الرد ولكن ما تفضلتم على أن الدراسة والتأكد أنه لم يكن هناك أي تأخير وأن قلتم أن نسبة الملء أها 40 ./. ربما هناك شاحنات لان ما كاينش هناك شاحنات اللي هي متوسطة الحجم وصغيرة التي تساعد النقل لاشك أنه هناك بعدما توصلنا بملاحظات في هذا المجال هناك شاحنات كبرى لا تنطلق إلا بعد أن تمتلئ، وهذا بالتالي كان فيه عرقلة، فنحن نريد أن نطور ونسهل عملية التصدير، أن تكون هناك سفن متوسطة تشجع وأنتم مسئولون على القطاع تشجع السفن المتوسطة وكذلك الصغرى، لصاحب حاجة يجب أن يجد ضالته.

على كل نحن نشكر السيد الوزير على الاهتمام وعلى تحسين هذا القطاع مادام هدفنا جميعا وتخوفاتنا المشتركة كلها على صادراتنا وإنتاجنا اللي هو يهم المغاربة جميعا. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس باسمكم أشكر السيد وزير التجهيز والنقل على مساهمته معنا في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الاتصال حول اكتشاف وتأطير الكفاءات الرياضية للمستشار المحترم السيد عبد السلام بلقشور، فليتفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الأمين،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

في الحقيقة هذا السؤال عندو قصة خاصة السيد الوزير لأنه أولا طرحناه في 2 نوفمبر 2004 مرت عليه سنتين وكنا وجهناه لقطاع الرياضة وتحال على وزارة الاتصال كان تبرمج و كنا سحبناه احتجاجا على هذا الوضع هذا، ولكن الآن بغينا نحيدوه من الرفوف ونعاودو نطرحوه وناقشوه معكم في الشق، أظنه أحيل عليكم على الشق الإعلامي أو التواصلي في السؤال لكن حنا كنا نهدف على الشق التقني للموضوع، لكن لا بأس، أناقش معكم الشق التواصلي للموضوع نتمنى أنكم تكونوا متفهمين لأن نوعا ما.. لأنه سنتين والسؤال كيهم قافلة القدم الذهبي والطريقة باش كانت كتصاب على المستوى الوطني.

إذا تكلمنا في هذا الباب السيد الوزير والمغزى هو البحث والتنقيب على مواهب وطنية كشباب، كأطفال صغار اللي ممكن أنهم يرفعوا راية الوطن خفاقة في المحافل الدولية. البادرة تدارت على مستوى القنوات الوطنية، خصوصا في 2M، والطريقة باش تقدمت لا البحث في مسابقة تجويد القرآن الكريم في رمضان، وكذلك حتى على الطريقة باش قدموا دوزيم 15 سنة 15 موهبة لاشك في

المستوى العالي وفي المستوى الرفيع اللي تقدم في حلة جديدة التي عرفها الإعلام والتواصل، الآن بغينا السيد الوزير الآن أننا نمشيو في نفس الاتجاه ونقدمو منتوج كبير وفي مستوى عالي وتكون عنده مردودية على مستوى التطبيق وكذلك التنقيب.

الطريقة باش تقام القافلة الذهبية ملي كتواكبها وكتساعدها بشكل كثير القناة التلفزية الوطنية الأولى، هذاك الشكل يجب إعادة النظر فيه بشكل كبير لأن القافلة كتمر في جهة وكتجلس يومين أو ثلاثة أيام وكتبحث في 5000 أو 6000 حتى 10000 لاعب هذا ليس بالأمر السهل وليس بالأمر الهين يعني المواكبة خصها تبدأ من الأصل وتبدأ في المداشر وفي العالم القروي كذلك، ما تكونش في مدينة التي يصعب حتى الوصول إليها بالنسبة لأطفال العالم القروي وسنحتفظ ببعض الأشياء في التعقيب السيد الوزير لان السؤال أتمنى أن تتفهموا الطريقة باش قدمناه ونحافظ على بعض الأشياء باش نعقب فيها. وشكرا السيد الوزير والسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال

السيد نبيل بنعبد الله وزير الاتصال:

شكرا السيد الرئيس، الواقع أنني أتفهم تماما المسلك الذي أخذه هذا السؤال، وبالتالي الصعوبة التي توجدون فيها وربما التي أوجد فيها أنا كذلك ولكن على أي حال سنسعى إلى التفاهم كما هو عهدنا الحمد لله من أجل أن نقول بداية أن الأمر يتعلق ببرنامج تلفزي، ومن الضروري أننا نضبط ذلك، الأمر لا يتعلق بمساعي مبذولة من قبل قطاع الرياضة مثلا في البلاد من أجل انتقاء عدد من النخب الرياضية على مستوى محلي هذا أمر آخر، هذا أمر مرتبط بالسياسة الرياضية ديال البلاد هاد برنامج يبدع من قبل شركة إنتاج، وبالتالي هذه شركة الإنتاج تسعى إلى القيام بدور لا بأس به، وهذا الدور هو أنها تنظم قافلة من أجل البحث عن أحسن الطاقات وأحسن المهارات في هذا الشأن، وتبين على في القدرات عند الوسط الشبابي المغربي، وهناك قدرات هائلة للعطاء وعلى الإدماج أمام هؤلاء الشباب بالطبع الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة تبنت هذا البرنامج الذي يأتي من شركة وطنية للإنتاج خاصة واعتمدته وأدخلته في شبكتها وهذا البرنامج عرف نجاحا كبيرا على أي حال ربما أنه يحتاج إلى المزيد من الاشتغال على مستوى الشكل لكن على أي حال لقي اهتماما كبيرا، القافلة كما قلتم مرت على جميع الجهات المغربية، كانت كتعرف عددا من الجهات ألاف الشبان اللي كيتوافدوا عليها من أجل المشاركة ونتذكرو جميعا الأهمية ديال كرة القدم بالنسبة للشعب المغربي عموما وبالنسبة للشباب بصفة أخص ويمكن لي بأن أقول لكم بأنه المحطة ديال الرباط فقط في دورة أكتوبر 2005 عرفت المشاركة ديال أزيد من 6000 شاب اللي قدموا من أجل الانتقاء دياهم في الدورة الأولى حضر 50 آلاف متفرج اللي حضروا لمشاهدة المبارة النهائية بالنسبة لهؤلاء بالطبع العملية ديال الاختيار تتم بناء على معايير تضبطها الشركة المعنية أساسا.

وهذه المعايير تنطلق من اللجوء إلى عدد من الأخصائيين المغاربة، سواء مدربين سابقين أو لاعبين سابقين مرموقين، عادة ما كانوا يمارسون في النخبة الوطنية وعلى أي حال يمكن أن نقول بأن بذلك هاذي أكثر ما يمكن أن تقوم به هذه الشركة من أجل الانتقاء.

بالطبع قد تكون هناك نقائص، أعتقد أنه في الصيغة الأولى من سؤالكم كنتم تطالبون بأنه أن هذا الأمر يتوسع حنا بالنسبة إلينا كتلفزة ما يمكنا لنا إلا أن نقوم بذلك، بحيث أنه يمكن نمشيو إلى رياضات أخرى: كرة السلة، الكرة الطائرة، كرة اليد إلى غير ذلك من الرياضات الجماعية. وهذا الأمر وارد تماما، خاصة أنكم تعلمون أننا الآن أنشأنا قناة خاصة بالرياضة، التي هي القناة الرياضية التي ستسعى بالتدريج إلى أن تطور أكثر برامجها وأن تعنى بمختلف الرياضات، وخاصة بالشباب الذي يتوافد بالمئات و بالآلاف على كل هذه الرياضات، سنسعى إلى ذلك لكن مجددا، أنت فهمتني وأنا فهمتك سؤالك كان مطروح بشكل معين، وأنا جاوبتكم فيما يتعلق بالشق الإعلامي، علما بأننا سنواصل المجهود وأن الأمر يتعلق ببرنامج تلفزي ليس بسياسة رياضية متبعة من قبل الحكومة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس مرة أخرى.

لابد نشكرو السيد الوزير على التفهم ديالو وعلى الإجابة اللي كانت في الحقيقة وهو تفهمها بشكل كبير وجاوب في صلب الموضوع وفي الاتجاه اللي مشينا فيه، أضف أنه تكلم على الشركة الخاصة وعلى البرنامج التلفزي بطبيعة الحال، وهو ما داخلش في السياسة اللي نهجها قطاع الرياضة، غير في هذا الباب بالذات السيد الوزير علاش ما نوسعوش هذا العمل مثلا هذه الشركة أو شركات أخرى؟ وكيف كنبحثو على موارد في الفن أو في تجويد القرآن أو في ميادين أخرى حتى التلفزة تكون حتى هي كتعرف، وخصوصا القناة الرياضية اللي هي الآن مختصة، وهي في بدايتها اللي لقت تجاوب كبير مع الرياضيين وكيحبذوها وكيشجعوها بشكل كبير أنه كذلك تكون حتى هي طرف في البحث عن المواهب وتقدم الدور ديالها بشكل جيد.

وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار وننتقل إلى السؤال، وباسمكم أشكر السيد وزير الاتصال على مساهمته معنا في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد حول استفحال ظاهرة الباعة المتجولين للمستشارين المحترمين السادة خيري بلخير، محمد طلحة، الحبيب لعلج، عمر بنونة الوريدي، فليتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد خيري بلخير:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

إن الحكومة تسعى جاهدة إلى تأهيل القطاعات الاقتصادية وتطويرها باعتبارها دعامة أساسية لكل تنمية اجتماعية أو اقتصادية، كما نعلم أن الحكومة خصصت ميزانية هامة وزعتها على العمالات والأقاليم.. العملية التي أطلقت عليها اسم برنامج تثبيت الباعة المتجولين، وذلك بخلق أسواق نموذجية لاحتواء جميع الباعة المتجولين وتنظيم لحماية التجارة المنظمة بصفة خاصة.

السيد الوزير المحترم،

ما يلاحظ هو أن ظاهرة الباعة المتجولين تعرف نموا ملحوظا وصارما، حيث تتناسل يوما بعد يوم، مما يوضح أن هناك خللا لاحتواء هذه الظاهرة والحد منها والتي أصبحت لها انعكاسات سلبية، مما يحيلنا على ترك هذه الأسئلة.

ولهذا نعرف أن الحالة المزرية والمشاكل التي تعيشها هذه الفئة من المجتمع، وهاذين السؤالين اللذين أود أن أطرحهما:

ما هو البرنامج المسطر للحد من ظاهرة الباعة المتجولين لم يف بالغرض المطلوب، نظرا لعدم ارتكازه على استراتيجية محددة واضحة الأهداف.

ثانيا، هل هناك أمور خفية تدفع بهذه الظاهرة إلى التطور والاستفحال؟ وعلى أي إستراتيجية تقوم بها وزارتكم في هذا المجال، ومدى اهتمامكم على الدراسة التي أنجزتها الغرف الصناعية والتجارية والخدمات حول هذه الظاهرة؟

وهل من تدابير حقيقية وملموسة على المستوى القريب والمتوسط؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير التجارة والصناعة وتأهيل الاقتصاد للإجابة على السؤال.

السيد صلاح الدين مزوار وزير التجارة والصناعة وتأهيل الاقتصاد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أؤكد بأننا نتطرق إلى إشكالية من أكبر الإشكاليات المطروحة اليوم على مدننا وهي إشكالية الباعة المتجولين أو ظاهرة الباعة المتجولين.

عندما تطرقت لهذا الملف أول مرة تساءلت ما هو دور وزارة التجارة والصناعة في معالجة إشكالية من هذا النوع، علما بأن إشكالية الباعة المتجولين هي إشكالية محلية لها ارتباطات مع جهات محلية ومع السلطات لأن معالجة ملف من هذا النوع يعني أنه خص يكون عندك إمكانية من الناحية ديال السلطة ومن الناحية ديال الإمكانيات المالية والمادية والبشرية باش تعالجوا. هاذ الشي ما

كنقولوش باش نتملص من المشكل، هذا باش نوضعو المسائل في إطارها.

إشكالية الباعة المتجولين إشكالية مرتبطة بمجموعة من العوامل، وهناك الواقع الاقتصادي والاجتماعي، عدم التوازنات الجهوية اللي مطروحة ومازالت مطروحة بالنسبة للإشكالية ديال التنمية ببلادنا، وهناك كذلك كل ما هو مرتبط بممارسات محلية، ممارسات محلية تشجع على تطوير الباعة المتجولين.

إذن المقاربة في نظري لا يمكنها أن تكون مقاربة وطنية شاملة، المقاربة يجب أن تكون مقاربة محلية تأخذ بعين الاعتبار الواقع السوسيو-اقتصادي لكل مدينة ولكل منطقة. حاولت أن أتتبع المنجزات، ما لاحظته مثلا أن في برامج تثبيت الباعة المتجولين كتلقي أنه الناس كيتجمعوا في واحد المنطقة معينة، ملي كتدرس كتقول كيفاش هاذيك المنطقة تطوروا فيها الباعة المتجولين؟ كتشوف بأنه كاين هناك خصاص من الناحية ديال توفير المواد بالنسبة للمستهلكين. ملي كيتدار مشروع كيتدار على خمسة كيلومتر أو في منطقة أخرى اللي كتعطي أنه بالفعل كيتنجز المشروع لكن الإشكالية لا تحل، علاش؟ لأنه دائما التفكير ديالنا دائما بقى في أنه خصنا نبنيو محلات بالسيمة في حين أنه هناك حلول اللي هي حلول أكثر ملائمة لهذا الواقع هذا وللحاجيات ديال كل حي وكل منطقة اللي كيتطور فيها هاذ الجانب هذا.

وهناك كذلك ضرورة بالطبع التقنين لأنه إذا حاولنا باش نثبتو الباعة المتجولين في ذاك الأسواق خصنا نعرفو آش من بضائع خصنا نسمحو فيها باش تتطور؟ أشنو هما الأوقات ديال العمل؟ واش البروز ديال الباعة المتجولين واش هو موسمي أو قار؟ واش الناس اللي كيجيو واش كيجيو غير موسميا ن خارج المدينة باش يتسوقوا أو ناس ديال المدينة أو ديال الحي اللي كيطوروه؟ يعني هذه العملية ديال التشخيص في نظري أصبحت واردة وأصبحت ضرورية لمحاولة إبراز بعض الحلول، علما بأن الإشكالية مرتبطة بتظافر الجهود وتظافر القناعات مع المستوى المحلي، راه ما نحلموش ظاهرة الباعة المتجولين ستستمر في بلادنا إذا ما استطعناش حقا أنه يكون عندنا حلول ذكية مرتبطة، ما كتطلبش إمكانيات بالضرورة كثيرة.

اليوم في إطار المبادرات اللي درنا مع مؤسسات القروض الصغرى، قلنا غادي نوصلو القروض الصغرى إلى 30 ألف درهم، وحنا في بالنا، في ذهننا هذه المسألة ديال الباعة المتجولين لتحسين إمكانية التمويل بالنسبة إليهم في إطار برنامج محلي اللي غادي يشتغلوا عليه على المستوى المحلي.

إذن أعتقد بأنه هذه الإشكالية هي إشكالية وطنية مطروحة وأكثر من إشكالية وطنية بالنسبة إلي هي إشكالية محلية يجب معالجتها محليا، الحلول تختلف من محل إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، هاذ القضية ديال ابني غادي تحل الإشكالية، ها احنا اليوم ثبتنا 16400 بائع متجول وخرجنا 30 ألف أخرى.

إذن الإشكالية إشكالية أولا محلية لأنه كاين هناك مصالح مرتبطة بهذه العملية ديال تطوير الباعة المتجولين، وكاين هناك جوانب موضوعية مرتبطة كذلك بدينامية الاقتصاد الوطني بشكل عام وقدرته على خلق فرص كافية للشغل على جميع مستويات المملكة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد خيري بلخير:

السيد الوزير، ربما الحكومة ما كانش عندها دراسة واقعية حول هاذ المشكل، لأن هذا المشكل يتعلق بجميع المدة المغربية، كيفاش يعقل أن نرى أن هناك يعني دكاكين وتيجي بائع متجول أمام دكان كنقولو الخصاص، راه هاذ الخصاص ما كاينش، إلا أننا خصنا نظمو هاذ الشي.. في الحقيقة هم فئة من المجتمع ولكن بغينا أولا.. كاين واحد المشكلة وهو الهاجس الانتخابي في البلديات، لما كتقرب الانتخابات كيبقاو الرخص كيتزادوا.

ولهذا خص حتى هاذ النقط ديال الرخص خص أن لابد وزارة التجارة المكلفة بالاقتصاد أن تكون لأنه أشنو هو الدور ديال الغرف التجارية، إذا ما كانت تحرص على هذا التنظيم ديال التجارة غادي مازال نزيدو في هاذ المشكل وغادي يتطور.

ولهذا كنطلبو من الحكومة تكون عندها إستراتيجية وتكون عندها دراسات مهمة في هذا الميدان. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نمر إلى السؤال الموالي الموجه أيضا إلى السيد وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد حول تقييم مشاتل المقاولين الشباب للمستشارين المحترمين السادة الحاج المعطي بنقد ور، العلمي التازي، أحمد حاجي، بنونة الوريدي عمر، ابراهيم محب، فليتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد العلمي التازي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

السؤال حول المشاتل بغيت أولا نقدمو للسيد الوزير المحترم، السيد وزير التجارة والصناعة وتأهيل الاقتصاد.

من المعلوم أن الوزارة بذلت مجهودات جبارة في ميدان المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتقديم المساعدات اللازمة حتى تقف هذه المقاولات على رجليها، وفعلا فقد نهجت أسلوب إنشاء مشاتل للمقاولين الشباب في عدة مناطق من المملكة. وهناك مشاتل أخرى في مرحلة الإنجاز وقيد الدراسة وأن الهدف من كل هذا هو وضع لبنة أولى لمقاولات الشباب قبل انتقال إلى مرحلة المقاولات الناضجة القادرة على الإنتاج، يعني هاذي مرحلة أولى. وعليه نتساءل السيد الوزير عن النتائج التي تم التوصل إليها لحد الآن في ميدان المشاتل للمقاولين الشباب، وهل عملت الوزارة على وضع دراسات تقييمية لهاذ التجربة؟ وما هي النتائج اللي خرجتو بها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجارة والصناعة وتأهيل الاقتصاد:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسادة المستشارين لطرحهم هذا السؤال، اللي يمكن لي أن أقول اليوم فيما يخص المسألة ديال المشاتل وهو أنه بعد عشر سنوات من التجربة وصلنا اليوم إلى أنه المضمون ديال هاذ المفهوم ديال المشاتل من الناحية النظرية، عاد وفقناه اليوم لأنه مرينا تدريجيا من مسألة توفير البنيات التحتية ودرجنا كذلك المسألة ديال التكوين ومسالة المصاحبة، ومسألة كذلك التمويل اليوم.

آخر تقييم اللي تم هو في إطار مبادرات التشغيل اللي في إطارها أدمجنا كذلك عملية التمويل لمساعدة وتسريع المبادرات الفردية بالنسبة لحاملي الشهادات وبالنسبة كذلك للشباب ديالنا بشكل عام. هاذ المقاربة الجديدة والمتكاملة حددنا لها أهداف: خلق 30 ألف مقاولة في ظرف ثلاث سنوات، هاذي أهداف أصبحت واضحة اللي غادي تعطي أنه المشاريع التي تنمو على مستوى المدن والجهات لها اليوم مضمون متكامل، ولها سبل النجاح، علما بأنه جانب التمويل في نظري كان جانب كذلك أساسي للسماح لشبابنا بالوصول إلى هذا الهدف.

الجانب الثاني هو أنه التجربة ديال عشر سنوات أعطت اليوم من الناحية ديال الحصيلة أنه تقريبا 30 مشروع اللي أعطيت الانطلاقة ديالهم كاين 10 أنجزوا، هاد العشرة أعطونا اليوم تقريبا ألف منصب شغل، 12 مليون ديال الدرهم ديال الاستثمار ديال المقاولين الشباب.

كاين 11 مشروع في إطار الإنجاز، كاين الباقي في إطار إما الدراسة أو تعطات الانطلاقة ديالو، إذن كاين هناك دينامية تأخذ وثيرتها، وستعرف وثيرة أكثر، علما بأنه اليوم المناخ العام هو لصالح المبادرة الشخصية، لصالح المقاولات ما ننساوش التاريخ. اليوم المبادرة لصالح المقاولات، ندفع الشباب لكي يدخل في هذه المبادرات الشخصية ونوفر له الإمكانيات الضرورية والكاملة لإتمام هذه العملية. كان الطموح منذ البداية واضح، اليوم زيادة على هذا الطموح، وهناك مشروع متكامل مع إمكانيات لتحقيقه. طريقة الإنجاز تختلف من منطقة إلى أخرى، نعرفو بأن هذا المشروع كان منذ البداية في إطار شراكة ما بين الجماعات المحلية والوزارة. إذا كانت الوزارة غادي تدير غير بوحدها كانت غادي تدير 12 مشتل، الشراكة مع الجماعات المحلية سمحت عبر توفير الوعاء العقاري باش المشاريع تفوق هذا المستوى.

إذن كاين 11 مشروع جديد سيتم إنجازه في 2007 معنى غادي يكون عندنا 21 مشتل، في 2007 غادي نوصلو إلى 21

مشتل في 2008 غادي نكونو إن شاء الله حققنا 30، علما بأنه هناك مشاريع أخرى في طريق الإنجاز.

وهناك كذلك تطور من الناحية كذلك حتى ديال المساطر، مددنا مدة التفويت أو الكراء من 23 شهر إلى 36 شهر بطلب ديال المستفيدين، هناك كذلك تفويض المسؤول على الإدارة ديال هذه المشاتل وهناك حتى المرونة في طريقة التفويض وطريقة كذلك التسيير.

هذه التجربة اللي أعطتها، تطور التجربة هو اللي أعطى أنه كاين هناك أكثر مرونة وكاين أكثر انفتاح وكذلك أكثر ضبط لهذا المفهوم، هناك كذلك شراكات أمضيناها مع مثلا منطقة الأندلس، واللي غادي تمول مدارس المقاولات، وغادي تساعدنا كذلك في هذا الاتجاه هذا.

وأعتبر أنه اليوم أخذنا الاتجاه الصحيح والمتكامل اللي غادي يساعدنا باش نحققو الأهداف ديالنا فيما يخص هذا المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد العلمي التازي:

بغيت نشكر السيد الوزير ومن خلال الحكومة على المجهود اللي قمتم به، خصوصا وهو أن الآن مقاولتي الآن الكل كيتكلم عليها، وغالبا وعلى كل حال غادي تعطي نتائج مهمة جدا، اللي بغيت نقترح على السيد الوزير وعلى الحكومة إذا ممكن في نطاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هذه المشاتل أو هذه المشاريع يمكن لهم يندمجوا لأنه كاين إنتاج، لأنه ماشي قضية تعطي واحد الصدقة للمستثمرين الشباب الصغار غادي تعطيهم إمكانيات باش يكونوا رأسهم ويكونوا رأسمال، ولكن كاين المقابل وهو الإنتاج اللي غادي ينتجوا وغالبا هاذي إلى خممتو فيها بالطبع مع وزارة الداخلية والوزارة ديالكم ووزارة الشؤون الاجتماعية غالبا غادي ترحب لهذه المبادرة غادي يمكن لكم تخلقوا مناصب الشغل وتخلقوا إنتاجيات، وخصوصا في العالم القروي.

في الحقيقة العالم القروي في حاجة شيئا ما إلى خلق مناصب شغل لتحويل أولا المواد ديالهم الفلاحية اللي غادي تعطي واحد القيمة مضافة. لهذا هذا اقتراح يمكن لكم أن تدرسوه وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجارة والصناعة وتأهيل الاقتصاد:

الاقتراح سيتم أخذه بعين الاعتبار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. وباسمكم أشكر السيد الوزير على مساهمته معنا. ونتنقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة حول غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار للمستشارين المحترمين السادة محمد بلحسان، الحو مربوح، عابد شكيل، عبد الله عباد، محمد المنصوري، سفيان القرطاوي، عبد الحميد بنعلوش، عبد اللطيف اسطمبولي، حسن أبو العز، فليتفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

لقد عرفت بلادنا خلال الأشهر الأخيرة موجة جديدة من الغلاء مست المواد الأساسية وفاتورة الماء والكهرباء وأسعار المحروقات، إضافة إلى وسائل النقل بشتى أنواعها، وهو الأمر الذي يهدد بمزيد من التدهور في القدرة الشرائية للمواطنين عموما وللفئات الفقيرة خصوصا.

وإذا علمنا أن هذه الزيادات قد جاءت في ظل أوضاع اجتماعية تتميز بنسبة مرتفعة للفقر وضعف المداخيل لفئات عريضة من المواطنين فإنها يمكن أن تؤدي إلى تأجيج مشاعر الغضب التي يمكن تصريفها بأشكال غير الاحتجاج والاستنكار الذي عبرت عنه العديد من الفعاليات الجمعوية الناشطة في الميدان.

ولذلك نسائلكم السيد الوزير ما هو برنامج وزارتكم لحل هذا المشكل والتخفيف من الضغط على القدرة الشرائية للمواطنين، وخاصة ذوي الدخل المحدود وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد رشيد الطالبي العلمي الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

السيدة، السادة المستشارين المحترمين،

قد أتفق انطلاقا بدون هذا مع السيد المستشار في طرحه إذا ما عزلنا هذا الطرح عن باقي الإستراتيجية التي وضعتها الحكومة منذ خمس سنوات، فأذكر السيد المستشار المحترم أنه قبل اللجوء إلى تطبيق الزيادات الأخيرة أنه تم وضع أولا مجموعة من البرامج التي عرفت الطريق والتي هي في طور الإنجاز وأذكر بسرعة وبعجالة ربط العالم القروي بشبكة الماء والكهرباء وماهما من آثار لتحسين الخدمات بالنسبة للمواطنين:

- برنامج فك العزلة عن العالم القروي؛
- السلفات الصغرى؛
- التأمين الإجباري عن المرض؛
- برنامج تأهيل القطاع التجاري والصناعة التقليدية؛
- حذف القروض الفلاحية بالنسبة للفلاحين الصغار.

كل هذه البرامج والأخرى التي لم أذكر لأنها برامج متعددة والإجراءات التي ستقدم في قانون المالية الذي هو معروض أمامكم بتخفيض نسبة الضريبة بالتقليص من الضغط الضريبي على للدخول كلها مشاريع وبرامج تهدف إلى تحسين مستوى عيش المواطنين، فالحكومة تشغيل ليس فقط على تحسين نسبة التنمية الاقتصادية بل تريدها أن تكون تنمية اقتصادية متكافئة تخدم كل طبقات المجتمع دون أن تخلق هوة بين الطبقات الفقيرة والطبقات الغنية.

وصاحب الجلالة نصره الله أمر بتنفيذ برنامج خاص اسمه، كنعرفو كاملين المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للأخذ بيد الفئات الضعيفة من المجتمع من الطبقات الفقيرة حتى نجرها معنا في التنمية الاقتصادية التي تشهدها البلاد.

مجموعة من المشاريع، السيد المستشار أنتم على علم بها كتهم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

الزيادات الأخيرة التي تمت تهدف إلى تحسين هذه البرامج والبرامج الأخرى، لأن ما تكلمتش على الصحة، ما تكلمتش على التعليم، على التكوين إلى غير ذلك والبنية التحتية التي تقوم بإنجازها الحكومة، تأهيل القطاع الصناعي اللي كنعتبروه قاطرة ديال التنمية لأنه هو الذي ينتج الثروات وهو الذي يساهم في خلق مناصب الشغل إلى غير ذلك.

كل هذا الهدف منه هو ضمان للمواطن كيفما كان نوعه، وكيفما كان مستقرا الولوج إلى كل الخدمات العمومية من ماء صالح للشرب وكهرباء وتطبيب وصحة وتعليم ومدخول قار يضمن له كرامته.

بالطبع هذه المشاريع أنه الحكومة في سنة 2000 وقعت برنامج عقدة مع المكتب الوطني للماء الصالح للشرب سنة 2000 هذه الحكومة نفذت الالتزامات التي تم توقيعها في سنة 2000. هذا الالتزام أولا يهدف إلى ضمان تزويد المغرب بالماء الصالح للشرب، وهذا يتطلب استثمارات جبارة وبالدراسات التي حصلنا عليها وجدنا أن 8 ديال الأمتار المكعبة الشطر الأول لا يستفيد منها الإنسان الفقير بل يستفيد منها أصحاب الفيلات، المناطق الخضراء داخل الفيلات، فقلنا حرام وهبطنا من هذاك الشطر وخلينا 6 أمتار مكعبة، وحسبنا بأن الفئات الفقيرة لا تستهلك أكثر من 6 أمتار مكعبة، في حين أن هذا الشطر هذا لست الأمتار المكعبة درنا simulation خرجت لينا 4 دراهم زيادة في الشهر كل ما هو فوق 4 دراهم أو خمسة دراهم يعني عموما هذا يعتبر ممارسة غير مشروعة ويجب على الوكالات وعلى الشركات المفوض لها أن تراجع طريقة قراءة العدادات. ما نخلطوش الأمور حنا واضحين في الاختيار ديالنا والاختيار ديالنا تمت الموافقة عليه في اللجنة المختلطة للأثمان وبعد نقاش طويل ساهمت فيه كل الوزارات المعنية.

بالنسبة للكهرباء كتعرفوا بأن إنتاج الكهرباء في المغرب أولا يجب توفيره، حنا كنعرفو الطاقة وأهميتها بالنسبة للصناعة. المغرب والحمد لله الآن من الدول القليلة التي لا تعرف انقطاع للتيار الكهربائي والآثار السلبية ديالو على الصناعة بالخصوص والمستثمرين الأجانب، لأنه من المعايير ومن المؤشرات ديال اختيار الدول للاستثمار إذا كانت حجم الاستثمارات في المغرب الخارجية ترتفع فمن المؤشرات الأساسية أنه توفير الطاقة بصفة منتظمة، هذه الطاقة يعتمد في إنتاجها على الفيول الذي يستخرج من البترول والبترول عرف

ارتفاعا مهولا مما جعل.. هذا موضوع الساعة، السيد الرئيس المحترم، ويجب توضيح هذا الأمر وأنا رهن الإشارة إذا بغيتو في سؤال محوري نجي للمجلس ماشي في اللجنة نشرح للرأي العام ما هي الخلفيات وراء هذه الزيادات وكم حجمها كذلك، لأنها تستغل استغلالا غير معقول في بعض الحالات. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحو مربوح:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

أظن أن لا أحد يمكن أن ينكر الأوراش الاجتماعية التي يعرفها المغرب والأوراش الأخرى تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة. قصدنا السيد الوزير من طرح هذا السؤال هو شيء آخر.

أولا هو إثارة الانتباه لأن الانعكاسات المباشرة لهذا الغلاء سلبية لهذه الموجة على الفئات الفقيرة، وهدفنا هو هذا، الفئات الفقيرة لأنه من شأنها أن تجهض المجهودات التي يبذلها صاحب الجلالة لمحاربة الفقر.

حاجة أخرى السيد الوزير هو الأرقام، وهذا الذي يقلقنا وجعلنا نطرح هذا السؤال أولا الأرقام الاستدلالية تشير إلى أن نسبة ارتفاع تكلفة المعيشة خلال 2006، كنهضر على المعيشة بصفة عامة، ما كنهضرش على الماء والكهرباء لسنا ضد الزيادات إذا كانت مبررة ومنظمة ومراقبة.

المواد الغذائية الزيادة حوالي 4% أكبر زيادة في الخمس سنوات الماضية.

النقل والمواصلات 10%، أكبر زيادة في الخمس سنوات الماضية ورغم أن الحكومة خفضت أثمان المحروقات، هاته الأثمان لم تنخفض، وهذا تساؤل السيد الوزير.

التجهيز المنزلي بصفة عامة حتى هو عرف زيادة أكثر من 2% والغريب في الأمر وهو كان مرتقبا انخفاض الأثمنة بفعل العولمة والمنافسة التي تترتب عنها وتخفيض الرسوم الجمركية لكن العكس هو الذي حصل. المطلوب إذن السيد الوزير في هذا الإطار هو أولا اليقظة، اليقظة لأن الأرقام تدعو إلى القلق.

أولا التطبيق الفعلي والميداني لقانون حرية الأسعار والمنافسة وهذا شيء مهم جدا، والإسراع أيضا بإخراج قانون حماية المستهلك لمساعدة الحكومة في مراقبة الأسعار السيد الوزير.

وأخيرا على الحكومة فعلا أن تشتغل على تشديد المراقبة، لماذا؟ حتى لا تكون هناك اتفاقات على الأثمنة ولدينا مؤشرات تكون اتفاقات على الأثمنة إما بين المنتجين، إما بين المستوردين، وإما بين الموزعين وذلك كله على حساب المستهلك ذوي الدخل الضعيف بصفة خاصة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:

شكرا للسيد الرئيس.

أتفق تماما مع السيد المستشار على ما جاء في مداخلته، يجب على الحكومة أن تقوي من المراقبة، وهذا مطلب مشروع وينص عليه القانون، والحكومة الآن تشتغل على استراتيجية محكمة لمراقبة الأسعار والضرب على كل ما يسمى بالاتفاقات إلى غير ذلك.

غير حاجة وحدة السيد المستشار المحترم اللي ذكرتم وعندها أهمية بالغة وهو الأرقام التي ذكرتم، القراءة ديال الأرقام كيف نقرأ هذه الأرقام؟ إذا سمحتم أن هذه الأرقام نأخذها في السنة كاملة.

فعلا أنه شاءت الصدف ما عندنا زهر، رجعوا المغاربة المواطنين من العطلة لقوا أمامهم شهر رمضان المبارك والدخول المدرسي، الفاتورة ارتفعت وهذا الإشكال اللي مطروح، ولكن الأسعار بدأت في تراجع إلى الحالة الطبيعية وحنا كنراقبوها باستمرار.

السيد الرئيس، أنا أكرر مرة أخرى أن يكون هناك سؤالا محوريا باش نجيبو كل المعطيات باش يمكن لنا نشرحو للرأي العام من خلال مجلسكم الموقر كل هذه الإجراءات والأهداف المتوخاة من هذه الإجراءات، ثم كذلك لمساعدة المستشارين والسادة نواب الأمة على مواجهة كل الممارسات الخارجة عن الإطار القانوني، هذه

الممارسات نحن سنتصدى لها جميعا، أنتم كنواب ونحن كمسؤولون حكوميون. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. اقتراحكم سجل، وسنعرضه على المكتب إنشاء الله. ننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة حول تفعيل البرامج الاقتصادية بالموازاة مع استراتيجية التنمية البشرية للمستشارين المحترمين السادة محمد طلحة، الحبيب العلج، خيري بلخير، بنونة الوريدي عمر، محمد المفيد، فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال.

المستشار السيد خيري بلخير:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال ديالنا يتمحور حول تفعيل البرامج الاقتصادية بالموازاة مع استراتيجية التنمية البشرية، ولهذا نعلم جيدا أن صاحب الجلالة أعطى انطلاقة برامج التنمية البشرية الذي يعتبر محطة تاريخية بامتياز في الاستجابة لتطلعات كافة مكونات المجتمع المغربي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه لضمان استمرارية هذا البرنامج الطموح الذي يتطلب موارد هامة وقارة من أجل إنجاز كافة مراحله على المدى المتوسط والبعيد لابد بالموازاة بتفعيل كافة القطاعات الاقتصادية لضمان التنفيذ المحكم والتوفير القار للموارد الكافية والاطمئنان على الإنجازات المستقبلية في كافة مراحلها لتجاوز كل الإكراهات والمعيقات التي يمكن أن نفاجأ بها، خصوصا إذا استحضرنا حقيقة كون التنمية وتطوير المجالات الاقتصادية ونعلم أن موارد الخوصصة أوشكت على نهايتها.

السيد الوزير، إن كافة المؤشرات الاقتصادية تؤكد بجلاء أن وثيرة النمو الاقتصادية جد بطيئة إن لم نقل تسير في اتجاه سلبي، وهذا لابد من الإشارة إلى ما يعرفه قطاع التجارة بكافة مستوياته من تراجع، حيث يسجل الميزان التجاري عجزا من سنة إلى أخرى، وهذا لا يعني أن ارتفاع فاتورة البترول هو السبب الوحيد لهذا التراجع، بل هناك تأثير كبير للتراجع على صادراتنا، بالإضافة إلى المشاكل التي تعيشها كثيرا من القطاعات التي ستتأثر بشكل كبير على الاستثمارات.

وفي غياب التأهيل المتوازن لكافة القطاعات الاقتصادية المنتجة، والتي يمكن لها أن تساعد على تجاوز مثل هذه المعيقات ماعدا المخطط الأزرق لتطوير القطاع السياحي والمخطط الإبرازي émergence المتعلق بتطوير الصناعة.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن سياسة الحكومة في مجال تأهيل القطاعات المنتجة لضمان استمرارية وتنفيذ برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حتى أفق 2010. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير للرد.

السيد الوزير المنتدب والمكلف بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أولا السيد المستشار فقط بعض الأرقام بعجالة أن الميزان التجاري، الصادرات المغربية تحسنت خلال 2006 بحوالي 13%. رغم ارتفاع فاتورة الطاقة كما ذكرتم، وأن العجز التجاري ليس وليد اليوم وأن المغرب دائما كباقي دول العالم له عجز تجاري نظرا لمجموعة من الإجراءات التي تم اتخاذها كتخفيض الجمرك الذي ساهم في استيراد مجموعة من المواد والآليات التي يتم استيرادها اليوم، كذلك لها آثار سلبي على الميزان التجاري في المقابل أن الصادرات بدأت تتحسن وسجلت خلال هذه السنة خلال الستة أشهر أو السبعة أشهر الأخيرة 13% تحسن.

فيما يتعلق بالبرنامج، السيد المستشار ذكر بأنه يوجد إلا برنامج المخطط الأزرق وبرنامج émergence للبنية التحتية 1600 كلم ديال الطريق السيار، ميناء طنجة-المتوسط، المدن المغربية والجهات المغربية التي يزورها صاحب الجلالة ويعطي الانطلاقة لمجموعة من المشاريع لتحسين البنية التحتية في كل أنحاء المملكة.

هذه مجموعة من البرامج، برنامج مدن بدون صفيح. ما غاديش أعدد للسيد المستشار البرامج ديال الوزارات نكن هناك حاجة وحدة اللي تكونوا متأكدين منها أنه نكونو فخورين ببلادنا، وأن الذي يقع الآن نحن في مرحلة انتقالية من الاقتصاد الذي كان اقتصادا مغلقا إلى اقتصاد منفتح، والاقتصاد المنفتح، وهنا فين كاين

أن المغاربة يعني صاحب الجلالة نصره الله، الحكومة، البرلمان والشعب المغربي، الأحزاب السياسية، فعاليات المجتمع المدني إلى غير ذلك.

نعمل جميعا من أجل التأهيل السياسي، التأهيل الاقتصادي والتأهيل الاجتماعي، حتى تكون هناك تنمية متوازنة. برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تم التخصيص له غلاف مالي، هذا الغلاف المالي مدروس وتم وضعه بصفة مدروسة ويخصص كل سنة الغلاف المالي المخصص لهذا خلال الخمس سنوات المقبلة سيتم إنجازه عن آخره . الأرقام ها هي هنا أعطيها لكم.

بالإضافة إلى هذا، البرنامج الذي نحن بصدد مناقشته أو التفاوض من أجله والذي سيعطي انطلاقة جديدة وشحنة جديدة للرفع من مستوى المعيشة لدى المواطنين والدخل هو برنامج millenium challenge account الأمريكي الذي خصص 750 مليون دولار ، يعني7 مليار و 50 أو 500 مليون درهم خلال الأربع سنوات المقبلة، وهذا رقم قياسي اللي حصل عليه المغرب، ما حصلاتش عليه أي دولة اللي في مستوى المغرب.

والأهم من هذا كامل وبشاهدة كل الخبراء أن للمغرب قدرة، نفتخر بالقدرات ديال الكفاءات الوطنية لهم القدرة على الاختيار وطريقة إنجاز المشاريع المعروضة للتفاوض. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد خيري بلخير:

شكرا السيد الوزير. السؤال ربما هناك قطاعات التي تواجه عدة مشاكل والأسباب ديالها كيرجع الانفتاح على السوق الخارجي والعولمة. ولهذا نطلب من الحكومة حقيقة أن هناك مشاريع كبرى، وهذا ما يمكنش لنا أن ننجزه، ولكن حنا بغينا عدة قطاعات اللي تشغل اليد العالمة، وهذا هو اللي بغينا أنها حتى هي تنظر لها و تعطيها واحد البرنامج خاص. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. بهذا نكون قد أتينا على نهاية جدول الأعمال. باسمكم أشكر السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة. وشكرا للجميع، ورفعت الجلسة.